الفصل الخامس

التحول الكبير

يسفر أي انهيار عن فوضى فكرية وأخلاقية. وعلى الإنسان
أن يقترب من أولي الصبر، الذين لا تصيبهم أسوأ الويلات بالقنوط
ولا يتحمّسون لأي حماقة. تشاؤم العقل، وتفاؤل الإرادة.
أنتونيو غرامسكي، مذكرات السجن

إن إيجاد حل دائم للمشكلات التي جلبها العالم على هيئته المعهودة يقتضي – على الأقل – اندلاع ثورة ثقافية، وهنا يتوجب على المجتمع المدني أن يمارس دوراً أكثر أهمية وثقلاً مما ظل أعضاؤه على استعداد لتوليه حتى الآن. وتتطلب هذه الثورة الثقافية مزيداً من الديمقراطية وليس العكس، لكن الثقة في هذا النمط من العيش والحكم لم تعد كبيرة، فتبعات الأزمة الشاملة والشعور المتزايد بالظلم يضعان مصداقية الديمقراطية المنادية بالحرية على المحك. ولكن من الممكن اكتشاف طاقات وخبرات كثيرة للمشروع الثقافي الهادف لإقامة حياة أفضل ينتسب فيها المواطنون انتساباً وجدانياً. وإذا فُهِم التحول على

أنه "فرصة للتغيير" وليس "إرهاقاً من أجل التغيير" فسيمكن عندئذ فهم التحول على أنه مشروع ذاتي يؤدي إلى تحسين المجتمع من جوانب عديدة.

الناس من يرفض التنازل: من قاموس المصطلحات اللاسياسية

من المهم بداية أن تُزال بعض العوائق الدلالية. ففي كل نقاش عام يسلط الضوء على إمكانيات التغيير في المجتمع، بعد فيض من الشكاية من أزمة المناخ، يقف شخص ويقول بثقة إن التغيير ضروري حتماً، لكن "الناس" هم من لا يريد التنازل عن أي شيء، وهو ما يجعل التغيير أمراً غير واقعي، ثم يسأل آخر إن كانت هناك إرادة لحث الناس فعلاً على التنازل، وكيف يُفرض على الناس ما يفعلون وما يتركون. إن لردود الأفعال على هذه الشاكلة مغزىً أعمق يتمثل في المساواة ببساطة بين التغيير والتنازل، ففي لحظة الحديث عن "التنازل" يبدو الوضع القائم حالة مثالية لا يجب العبث بها. وهذا الفعل المنعكس يرفع قيمة الوضع القائم، على الرغم من كون هذا الوضع القائم مثار انتقاد شديد في سياقات أخرى.

أما الشخص التالي الذي يأخذ الكلمة فيتحدث بصوت العقل وسياسة الواقع: إن من يريد التنازل عن "النمو" من أجل أهداف مناخية فهو بأقل وصف واهم، بل وقاتل لاقتصادنا، "فالأمور لا تسير أبداً دون نمو اقتصادي". ويؤيد ذلك معارضو تقديم التنازلات، لأن مجموع التنازلات التي تثقل كاهلهم ستؤدي إلى "توقف النمو أو تراجعه."

تعبر وجهة النظر الثالثة عن عنصر استحالة التفكير، إذ يقول خبراء البرامج الحوارية إن" الإنسان" لا يريد أن يتنازل إذا تعلق الموضوع بجودة المعيشة. وتقول المستشارة إذا ورد ذكر احتمال نشأة اضطرابات اجتماعية نتيجة للأزمة المالية "ينبغي ألا نخيف الناس". والناس ليسوا ناضجين بما يكفي للمشاركة الديمقراطية التي يتوجب عليهم فيها أكثر من وضع علامة "صح" في ورقة الانتخابات. لقد تحول المواطنون، الذين هم العناصر السياسية للجماعة، إلى "ناس"، أي إلى فئة بيولوجية من الأحياء ينبغي شرح السياسة لها لأنها لا تفهم البلبلة التي تسببها "السياسة" و"الاقتصاد".

مكسب التنازل

تعد بلاغة الخطاب الداعي للتنازل سلاح دفاعي في مواجهة مطالب تغيير الذات، ومن ثم من السهل إضعافها. تكفي مجرد الإشارة إلى أن الوضع الراهن يشترى بفيض من التنازلات. مثل التنازل عن "عدم" إحداث ضجيج في المناطق السكنية بجانب الطرق ذات الحركة المرورية الكثيفة أو الواقعة في حيز طرق الطائرات بالمطارات، وكذلك التخلي عن الإحساس بالراحة عند ضرورة إنجاز عمل يشكل خطورة على الصحة، والتخلي عن الأطفال إذا كان السلك الوظيفي والمرونة يمنعان التوفيق بين العمل والحياة الأسرية. إن الناس يقدمون تنازلات مختلفة القوة ومتباينة الوعي لأنهم لا يملكون وضعاً تفاوضياً أفضل، ويخضعون لضغوط يضفون عليها صبغة المنطقية طبقاً لنماذج الاختيار المنطقي، لأن الوظيفة الوضيعة في النهاية أفضل من لاشيء، ولأن المنازل الواقعة في مناطق الضجيج أفضل من منازل أخرى هادئة لا يمكن دفع ثمنها.

ويزداد تعقيد الأمر مع التنازلات التي يبديها الناس دون حساب، فكثير من الناس يشاهدون التلفاز ساعات طوال (في الولايات المتحدة الأمريكية بمتوسط 151 شهرياً، وفي ألمانيا 103 ساعة شهرياً) لكنهم لا يخفون ضيقهم من ذلك ويودّون أن يقصر الوقت الذي يقضونه أمام شاشة التلفاز. مثال آخر: أثبتت دراسة حديثة أن الذين يقطنون بعيداً عن أماكن العمل أقل سعادة من الذين يقطعون مسافات قصيرة عند الذهاب للعمل. قد يبدو هذا المثال بسيطاً، لكنه مدهش جداً حسب نظرية الكائن الاقتصادي التقليدية (homo oeconomicus) التي توازن بين التكاليف والفائدة، لأنها النظرية ترى أن هؤلاء المرتحلين يختارون أماكن عملهم بحيث تعود عليهم بفوائد، مثل الدخل الأعلى، ومناخ عمل أكثر جاذبية، وفرص أفضل للترقي الوظيفي، وضمان أكبر للبقاء في الوظيفة، إلخ. ولا يخلو اتخاذ قرار قبول هذه الوظائف من حساب التنازلات التي سيقدمها الشخص، تماماً كما يقرر شخص قبول عمل بأجر منخفض لكنه قريب من محل سكنه. لذلك فمن المفترض حسب النظرية أن يكون المرتحلون على القدر نفسه من السعادة مثلهم مثل الذين يسكنون على مقربة من مكان العمل، لكن الواقع غير ذلك، لهذا يمكن وصف ذلك

بـ"تناقض المرتحلين"، فلماذا يفعل الناس أشياءً لا تسعدهم (ويصرون عليها)؟

لا يُفسَّر هذا التناقض في إطار رؤية عقلاء العاملين على زيادة الاستفادة: فهذا اتهام بأن الناس يتخذون القرارات التي تعود عليهم بالفائدة، والدليل على هذا الاتهام أنهم يقررون بشكل أو بآخر. لا يعمل هذا النموذج الفكري التكراري إذا لم تكن هناك قرارات أو تصرفات متضاربة، وهذا يجعله غير منطقي في إيضاح السلوك البشري. إن دراسة "الاقتصاد السلوكي" أدق من الناحية الميدانية من حيث كونها تعالج حالات عديدة يفعل فيها الناس أموراً لم يكونوا ليفعلونها طبقاً لحسابات التكلفة والفائدة. يراعي الناس عدة عوامل أثناء اتخاذهم القرارات التي تهدف إلى المحافظة على العلاقات الاجتماعية، أو إلى التأكد من صورة الذات الخاصة، أو إظهار التقدير، ويعتبر إعطاء البقشيش – التافه من الناحية الاقتصادية – خير مثال على ذلك.

يعالج الاقتصاد السلوكي ظواهر مثل الثقة والسعادة والإيمان، وفعل الناس ما يضرهم أو ما يسعدهم. ويزداد تعقيداً بوجود احتياجات تتوق إلى الإشباع، مسببة كمّاً كبيراً من الألم والمعاناة، مثل جميع صور الإدمان التي قد تحدد شكل حياة الفرد كلها وتصبح بمثابة إطار مرجعي تخضع لها جميع أوجه الحياة وإمكانياتها الأخرى. يُنظر للمدمنين، مثل مدمني الهيروين أو القمار، على أنهم أناس يتنازلون عن جوانب كثيرة في جودة الحياة تعتبر في الحالة الطبيعية أموراً مرغوبة، فهم يتنازلون عن أمن البقاء، والتقدير الاجتماعي، وبلوغ الغاية، والصحة. لكن الإدمان أمر مهم للمدمنين لدرجة تجعلهم يتنازلون عن أمور كثيرة من أجل إشباع احتياجهم.

مجمل القول، إن التنازل عن تقديم التنازلات التي تقدمها الحالات المذكورة، سواء مشاهدو التلفاز أو المرتحلين أو المدمنين، يسهل الحياة تسهيلاً كبيراً، لكن أي مطالبة بتغييرهم أنفسهم وتصرفاتهم ستصيبهم بالجزع، وسيأتون بلائحة من المبررات التي تثبت استحالة التغير. وسيصفون أوضاعهم بأنها حالة واقعة غير قابلة للتغيير إلا بالتنازل عن ما هو أفضل (مثل السلبية في تشكيل أوقات الفراغ وفرص التقدم الوظيفي والإشباع السريع). ويتأصل السلوك الذي يبدو غير قويم أكثر من حبهم لمدمني الحصار الفكري الذين لا يرضيهم هذا السلوك.

لا يزال الأمر إلى الآن في نطاق الممارسات الفردية، لكن نموذج التنازلات يسري أيضاً على المجتمعات: إذ ترسخ المجتمعات خلال تطورها قواعد سلوكية وعادات وتقاليد تضع على الفرد فروض وتلزمه بتنازلات قوية لا يشعر الفرد أبداً بكونها إكراه أو تنازل. بحث عالم الاجتماع نوربرت إلياس في نظريته عن التحضّر كيفية انعكاس عمليات التغير المجتمعية في التعديل السلوكي على المستوى الفردي، أي شكل ارتباط التغيرات بمفهومها الأكبر، وفي المنظمات السيادية وكذلك في الاقتصاد بتغيرات السلوك والذاتية. ويرى إلياس أن سلسلة الأفعال تطول باستمرار تطور المجتمعات من خلال تقاسم العمل والتفرقة الوظيفية (مثل التفرقة بين الدين والسياسة، وبين السياسة والاقتصاد، وبين الاقتصاد وعلاقة المودة)، وهذا يعني تزايد الترابط المتبادل بين الناس كمّياً وكيفياً.

يُمكن الاستشهاد بالتصنيع الذي حرر العمال من ظروف الإكراه والتعلق الإقطاعية، ومن ثم تفريدهم، إلا أنه أدمجهم مرة أخرى في نظام تزامن الوقت والعمل، إذ يقنن يوم العمل المجرد في الصناعة أفعال الفرد وإمكانيات تصرفاته بشكل أكبر مما كان منطقياً وضرورياً في ظروف الإنتاج الزراعي. ويتضح مضمون قاعدة إلياس في "أهمية زيادة التناسق بين سلوك عدد أكبر من الناس، وأن يُضبط نسيج الأفعال بدقة وإحكام حتى تحقق تصرفات الفرد وظيفتها في المجتمع. ويصبح الفرد مضطراً إلى ضبط سلوكه ضبطاً أكثر تميّزاً وتناسقاً وثباتاً. وبشكل مستمر."

يعني ذلك في سياق الفصل أن الفرد الذي يشارك في هذه العملية لا يكون على وعي بحدوثها، إذ تمثل هذه القواعد أوجه من الممارسة الاجتماعية التي لا تُقصد بشكل مباشر، لكنها تتضح في التغيرات السلوكية التي تنم عن إعادة تشكّل النظام الداخلي للإنسان خلال عملية التحضّر. وتختفي الضغوط الخارجية، في حين تتزايد الضغوط الذاتية، أي القواعد التي يتبعها الإنسان دون ان يكون واقعاً تحت قوة مباشرة. ويمكن توضيح ذلك أيضاً بتطبيق نظام يوم العمل في الصناعة: بينما أُجبر العمال في أوائل عصر الصناعة بالقوة على قضاء اثنتي عشرة ساعة في المصنع، وتغيبوا أيام الاثنين عن العمل، وكثيراً ما كانوا يضرَبون من أجل الذهاب، وتحول يوم العمل الصناعي – الذي يستمر ثماني ساعات ثقيلة

– فيما بعد إلى قاعدة طبيعية وبديهية يتعلق بإيقاعها المتزامن الاستيقاظ والنوم والراحة لجميع أفراد المجتمع، من الطفل إلى المتقاعدين في سن المعاش. لقد تحول الإكراه الخارجي إلى إكراه ذاتي، ولم يقل هذا الإكراه منذ تفكك إيقاع العمل تماشيا مع مرحلة ما بعد الصناعة وبعد أن صارت أوصاف العمل تتسم "بالمرونة".

تنتج التغيرات الحاصلة في تركيبة المجتمع عن أناس "مختلفين" نفسياً. فبتزايد الضغوط الذاتية يرتفع أيضاً مستوى التنازلات، مثل التنازل عن التعبير عن العدوانية، والتنازل عن الشهوة الجنسية والاحتياج للنوم وغيرها. وبذلك تعطي عملية التمدن الناس تدريجياً قدراً أكبر من الحرية الفردية والأمن، لكن مقابل تنازلات هائلة لم تعد تبلغ حدود الوعي لأنها أصبحت من البديهيات، أي ضمن أمور كثيرة لا مجال لإمعان النظر فيها.

ويقدم أي علاج نفسي على المستوى الفردي تفسيراً على هذه الخلفية، حيث ترسخ التطورات الاجتماعية صعوبة التنازل عن الأمور التي لا يراها الناس تنازلاً، بل على العكس، مسلمات لا يمكن التخلي عنها مطلقاً، مثل حب أب عدواني وقاس، أو التعلّق بمدير سيء. إن تركيبة المجتمع الذي أبرز قدرته الفائقة بشكل خاص من أشكال التفريد، مثل الغرب الشمال أطلسي، ويَعتبر الفرد صانعاً لسعادته واعتبارها نتاج عمله، تنم عن قدر كبير من التعلقيات والإكراهات "المحبّبَة" ابتداءً من الانضباط بشكل مَرَضي، وحتى إدمان العمل. ومن الأمثلة كذلك التنازل عن الحرية مقابل الأمن، والتنازل عن الاستدامة مقابل منافع قصيرة المدى، وكما هو واضح، فقد يرغب الإنسان في ذلك أو يشعر بكونه نقيضاً لأي تنازل، والأمر هنا يتعلق بالتنازلات المعتادة، أي التي لا يتصور الإنسان قدرته على الحياة دونها (يدفع ذلك إلى التفكير في الجهود التي بذلها شعب الفايكنغ في غرينلاند من أجل كنيستهم وما أدى إليه تنازلهم عن استراتيجية ناجحة للبقاء على قيد الحياة).

العكس بالعكس، فهم السيدة كاترين للميزانية

إن من يتحدث عن "التنازل" فعليه أن يتساءل أولاً عن أي شيء يتنازل في إطار ظروف معينة. فعند الحديث عن فرض قيود على السيارات الخاصة فيمكن الإشارة إلى استخدام شبكات الطرق العامة السيئة سيعني تنازلاً إجبارياً، أي تنازلاً عن الراحة في

التنقل، والحفاظ على البيئة، وجودة الأسعار، كما يعني للأطفال وكبار السن تنازلهم عن حرية الحركة وراء سور الحديقة، أما بالنسبة لألمانيا فيعني تنازلها عما يزيد على أربعة آلاف قتيل سنوياً. ويعتمد قدر كبير من حركة الإنسان بالسيارة على الانتقال الغير مرغوب فيه والنانج عن مركزية أماكن العمل والتسوق. ولن تنشأ مساحات أخرى للبحث والتفكير في فرص للتغيير إلا بتجريد مفهوم التنازل من الإيديولوجية التي تلازمه، وتزويده بنقاط مرجعية مقابل الحالة القائمة التي يرتبط بها، بحيث يمكن – مثلاً في سياق وسائل المواصلات العامة – إبراز إمكانيات أخرى للتنقل بالجودة نفسها، مثل الدراجات، تشارك السيارات (Car-Sharing)، والعمل من المنزل، وغيرها.

السيدة كاترين التي تأبى التقليل من شأن نفسها بأن تعمل سائقة لأطفالها لديها بعض الأمثلة الأخرى. تحديث نظام المواصلات، مثل إصلاح شركة السكك الحديد الألمانية، التي ساءت خدمات النقل فيها بسبب توجهها للمساهمين الافتراضيين وليس للعملاء، وعملت لسنوات على اختصار شبكات المسافات الطويلة وأصبح القطار منافساً للطائرة وليس للسيارة. ويعمل منتقدو القطارات منذ سنوات وبشكل مُقْنِع على حساب الطاقة الكامنة في هذا النظام المروري الذي يسير في الاتجاه الخطأ، والدَّفعة التي كان لبرنامج مساعدة مالية أن يقدمها لقطاع المواصلات العامة الإقليمي.

إن الحركية المتمثلة في الذهاب إلى العمل أو السوبرماركت الواقع وسط مساحة خضراء أو إلى روضة أطفال تقع بجانب الطريق السريع تعد أحد أكبر مسببات الغازات الدفيئة. ولهذا فإن هناك ضرورة، بل وإمكانية، للتخلي عن السيارات في العالم بأسره. بدأت السيدة كاترين بنفسها، وفكرت في الرحلة التي تعتبرها هي وأسرتها حقاً أساسياً، وزاد الطيران الرخيص الإحساس بذلك الحق، لكن الطيران صار يضايقها بظروفه الحالية، طقوس الإذلال من الدرجة الأولى التي يعاني منها راكب الطائرة، من الكيس البلاستيكي الشفاف الذي يضع فيه مستحضرات التجميل لكي يريه لموظفي التفتيش، الذين يقف أمامهم خالعاً حذاءه وممسكاً به وبحزامه بيده الأخرى. ويعتبر ذلك أمراً عادياً لأنه صار من وقت طويل إجباراً ذاتياً. ولا ينظر للسيدة كاترين هنا باعتبارها "مسافرة"

أو عميلة تحصل على خدمة معينة، بل كعنصر مشتبه فيه من الأساس. وتندرج هذه الأفعال تحت بند "الأمن" وليس "التنازل". وفي مقابل المثول أمام موظف التفتيش حافياً فإن السفر بالدراجة أو القطار يبدو فوزاً بالحرية وجودة المعيشة.

تدرك السيدة كاترين بطبيعة الحال أن السفر جواً عام 2009 لم يعد يحظى بالوجاهة التي حظي بها قديماً، في خمسينيات القرن العشرين، عندما كانت مضيفة شركة لوفتهانزا تنادي على المسافرين من مبنى التجهيز إعلاناً عن استعداد الطائرة "سوبر كونستليشن" للإقلاع، مع دخول الطيارين الذين كانوا بمثابة دعاية لرحيق العالم الواسع الكبير. آنذاك كان الطيران رمزاً لجودة المعيشة وأحد مظاهر الوجاهة، لكنه أصبح اليوم من زوايا عديدة تخلياً عن جودة المعيشة نظراً لما يحدثه بالبيئة من أضرار. أما ما يجعل السفر جميلاً، سواء معايشة اختلاف المكان، او دغدغة المغامرات، أو الخروج من إيقاع الحياة اليومي، أو جمع الذكريات، أو والهدايا والتذكارات، فكلها لا تزال موجودة ومتاحة وبأسعار أفضل. ويدل على ذلك انخفاض القيمة العشوائية المطلقة في شراء برامج الرحلات الكاملة المخفّضة (last Minute) التي يكون انخفاض السعر فيها أهم من الرحلة نفسها.

قد تحدث تنازلات عن الرحلات البعيدة والطيران الرخيص لأسباب اقتصادية، فقطاع السياحة يعيش منذ عام 2009 مرة أخرى هبوطاً قوياً. وقد يشهد "قضاء الأوقات في البلكونة" أو المصايف نهضة أو السياحة الاقتصادية انتعاشاً يحرك الفردية الاقتصادية في الدول التي يعتمد جزء كبير من اقتصادها على السياحة. إن الطيران الذي يعتبره كثيرون أناقة سيخرج عن طور الموضة، فبإعادة التفكير والتركيز على الأمور الجوهرية سيمكن إلغاء قدر كبير من الرحلات الخاصة ورحلات العمل، واكتشاف أن حال الفرد قد تحسن فجأة، وبهذا يصبح بطلاً للمناخ لخمس عشرة دقيقة.

هناك أنشطة أخرى كبيرة ذات أثر ضار على البيئة مثل الغذاء والسكن، ما الذي يؤيد أن يأكل الإنسان الثمار الأجنبية والخضروات التي تباع في كل مكان طوال العام بغض النظر عن موسم زراعتها منذ استيراد الفاصوليا الخضراء من إثيوبيا؟ إن التميز الذي أصبغته تلك السلع عندما كانت رمزاً للترف تحول الآن وبعد كثرة الاستخدام اليومي

مجرد إلى متعة فقدت رونقها. هناك بالطبع حسابات بيئية تثبت أن التفاح الوارد من نيوزلندا يترك بصمة كربونية أصغر من تفاح مدينة "ألتلاند" بشمال ألمانيا، لكن إذا كان سيؤكل طازجاً، بغض النظر عن الموسم. ترى ما الذي يجعل نبات الاسباراجس محبباً إذا كان متوافراً طوال العام؟

ويمكن لمن يحسب ذلك أمراً يخص النخبة، أو يرى في حركة "سلو فود" رقيّاً زائداً أن يتعرف على توزان المناخ في تناوله الطعام. إن الدورة الكاملة لتصنيع المنتجات الغذائية وتجهيزها وتخزينها وتحضيرها وبيعها تسبب أيضاً قدراً كبيراً من الانبعاثات مثل حركة النقل، وخاصة تناول لحم البقر الذي يؤدي الإفراط في أكله إلى البدانة. فمن لم يرد أن يتخلى عن تناوله من أجل المناخ فليفعل ذلك من أجل راحته الشخصية، ويساهم من خلال الطعام والشراب الصحي في تصغير بصمته البيئية، وكذلك في أن تصبح التجارة العالمية أكثر نزاهة وإنصافاً، وأن تتحسن ظروف العمل للعاملين في مجال تجارة التجزئة.

أما المركز الثالث في قائمة مسببات الغازات الدفيئة فيحتله السكن والتدفئة، رغم وجود إمكانيات كبيرة لتفادي الانبعاثات، ويتم دعم تلك الإمكانيات بقدر كبير على مستوى السياستين البيئية والاقتصادية. لقد غادرت أسرة كاترين المدينة حتى تعيش في بيتها الخاص وفي قلب الطبيعة. لكن سعادتهم تكدرت بسبب شح البنية التحتية في الريف، مما أدى إلى اعتماد أفراد الأسرة اعتماداً كبيراً على السيارة، في الوقت الذي تساوت فيه "الطبيعة" مع المدينة بسبب كثرة البنايات. وإذا جُهزت البيوت الخاصة تجهيزاً يحافظ على المناخ فستُستحق على كافة سكان الشارع نفقات فردية كان من الممكن تقاسمها في المناطق الأكثر ازدحاماً. حتى الأطفال صاروا يلحّون للعودة إلى المدينة.

إن تمرين المجتمع بقوة للسير في اتجاه إنتاج واستخدام الطاقة الصفرية، التي يدعمها المفوضون الأوروبيون وعمد البلديات ومنقذو الانتعاش الاقتصادي لأسباب وجيهة، لا يربك "المالك وبيته الخاص" فحسب (بيير بورديو) فتظهر أيضاً تناقضات الاستغلال الشره للأراضي، ويعد "للناس" بمكتسبات من الحرية، لكنه يؤدي دون قصد إلى فقدان الطبيعة عذريتها وإخلاء المدن. ولا تساعد الشبكات الإلكترونية بالمناطق المجاورة

مساعدة فعالة، لأنها تدعم المجهود اللوجستي للإمداد بالسلع والخدمات التي كانت من قبل في المتناول (أو لم تكن، مثل الفراولة في الشتاء). وتسفر كل من أعمال التطوير في المدن المتضائلة في الشمال، والمدن العملاقة المكتظة بالسكان في الجنوب، والتخطيط لاستغلال الأراضي والإمداد بالطاقة بشكل يحافظ على البيئة، عن تكاليف باهظة وأعباء هائلة. ولكنها من النوع الذي سيتيح مستقبلاً أفضل ويوقظ إبداع المحترفين والهواة.

يتطلب تفادي استخدام الحركة بالسيارة تنظيم العمل تنظيماً جديداً يتسم باللامركزية، ونظاماً غذائياً أكثر تماشياً مع ظروف المناخ، وإحداث تغير جذري في الاقتصاد الزراعي والتجارة العالمية، والسكن بأسلوب موفر للطاقة، ونموذج عمراني مختلف، وفهم جديد للعمران. ومن المهم أن تمتد الحوافز البيئية، الغائبة عن برنامج الإنعاش الاقتصادي، لتشمل المساحات "الهشة" الخاصة باستشارات المستهلكين والتثقيف السياسي، ورسم إجراءات تحول جادّة في المجالات الثلاث المذكورة، مثل تطوير استخدام وسائل التنقل التي تعمل بالكهرباء المعتمدة في توليدها على الطاقات المتجددة، مع المبادئ التكاملية لتخطيط الأراضي والمدن، ودعم الاقتصاد التداولي المحلي المستدام. وهذا بلا شك أمر معقد ومحير، لكنه يوضح سريعاً أن ذلك ممكن على مستوى أسلوب المعيشة والثقافة اليومية وأنه يرفع جودة المعيشة بقوة، كما يعني اختصار الوقت الذي يقضيه الإنسان في السيارة دون سبب، ومزيد من الطبيعة الخلابة، وزيادة الشبكات الاجتماعية، وقلة الضوضاء والأسطح الغير نفاذة وغيرها. وهنا يصبح البعد المعنوي للعمل المعقد على استقرار النظام الأرضي بأكمله ملموساً إلى أقصى درجة، وتصبح الأمور أبسط، والبعض يصبح أكثر استقلالية، في اختياره وسيلة التنقل أو في سلوكه الاستهلاكي. وينبت ذلك قدوة جديدة يصبح معها نموذج التنازلات البيئي القديم في طيات الماضي.

متعة المقاومة، أم هل يمكن أيضا شراء العالم الجديد؟

يتذكر البعض أن من كان يفتح موضوع حدود النمو الاقتصادي في إحدى الجلسات التي تسود فيها أجواء مرحة، ومن يفسد تلك الأجواء بدعوته إلى التعاون من أجل إنقاذ العالم، كان يطلق عليه اسم "موزّع القمامة" أو "الموسلي" استهزاءً. وكبار السن يعرفون

شعور الوصف بـ"نبلاء الشيوعيين" سخرية إذا لم يروا أن كل شيء في الرأسمالية صحيح. لقد اجتاز العالم حتى الآن موجتين من ثورة سياسية أخلاقية، الانتفاضة السوسيوثقافية لحركة 1968، والتحول البيئي في 1986. ورغم أن المخاوف آنذاك لم تكن خطيرة مقارنة بالأزمة التي تسببت فيها طريقة الإنتاج ونمط الحياة للكوكب الذي لم يعد ينظر له منذ عام 1989 باعتباره محتاجاً للإصلاح، إلا أن المقاومة وتصور أن هناك حياة أخرى أفضل جلبا أملاً بسيطاً، في حين تراجع كل من على شاكلة "تسومفينكل" في هذا العالم إلى قلاعهم، وخرج إليه مرة أخرى أناس من طراز "أكارمان".

لكن هذا قد ينتهي قريباً: هناك سيناريو في أقصى الشمال، إذ يطرد الأيسلنديون واللاتفيون الشجعان حكومتهم، أو في ضواحي باريس ولوس أنجليس وأثينا، حيث تضرم الحرائق بين الحين والآخر "بلا سبب" تحت شعار خربوا ما يتعبكم. أما السيناريو الآخر فيتضح في ثورة سلمية، وإن كانت احتمال حدوثها ضئيلاً، تُحوّل المستهلكين مرة أخرى إلى مواطنين ينتفضون انتفاضة رمزية. وقد يتساءل البعض: هل سيكون شاربو القهوة بالحليب رواد الاحتجاجات؟ ترتسم ابتسامة خافتة على أوجه الثوار، لقد أرادوا إحراق معابد الاستهلاك، وليس تحويلها إلى منشآت أخلاقية. فبعد أن فشل ذلك مع طبقة البروليتاريا والهيبز وحركة أمهات ضد الطاقة الذرية وجميع من سلك الطريق الثالث ها هو المشروع الثوري يفشل في أن يكون المستهلكة التي تمثل الأمل الاخير لبرامج تحفيز الاقتصاد الرأسمالية، اشتروا حتى لو كان لديكم من كل سلعة ثلاث قطع.

ربما يكون هذا أمر صعب التصور، ولكن ليُفترض ما يلي: تعرف الأمم المتحدة "الاستهلاك المستدام" تعريفاً أشبه بتربيع الدائرة، وتحديداً بأنه "الانتفاع بالسلع والخدمات التي تشبع الاحتياجات الأساسية للإنسان وترفع جودة المعيشة، وتقلل في الوقت نفسه استخدام الموارد الطبيعية والمواد السامة والانبعاثات الناتجة عن نفايات المواد الضارة طوال فترة الحياة حتى لا يتعرض إشباع حاجة الأجيال المستقبلية للخطر." فلم الثورة إذاً إن كان العالم على هذا الشكل. ويعترض الإصلاحيون: قد يُتصور ذلك في بلد فاحش الثراء مثل النرويج، أما العالم ليس هكذا. لكن يجب أن يصير العالم هكذا إن أراد

الإنسانية البقاء. فما يلزم إذا هو تنصيل قيادة سياسية على نموذج الاستدامة، وبحث فرص "الاستهلاك المُسيس" الذي لا مفر منه من أجل تقليل تبعات تغير المناخ.

وكما هو معتاد في الحركات "التقدمية"، فإن عدداً قليلاً من الناس هو من يتقدم المسيرة ليكون قدوة يحذوا الآخرون حذوها في الاستهلاك المسيس. وعلى عكس شريحة زبائن متاجر السلع المخفّضة الذين يتعرضون للانتقاد بشكل منتظم، لا يعتبر هؤلاء شريحة سلبية تستهدفها إعلانات العروض الرخيصة، بل إنهم يريدون التأثير على قرارات الإنتاج من خلال سلوكهم الشرائي، ودفع زبائن متاجر السلع المخفضة إلى تصحيح الوضع. ويحدث ذلك لحسن الحظ دون حماسة زائدة. هولاء المستهلكين لا يأكلون أطعمة بديلة إرضاء لضمائرهم، ولكن مساعدة لأنفسهم، وهدفاً لإنقاذ العالم.

ليس هذا سهلاً بالطبع: تترك السيدة كاترين "معلومات الإنتاج" المحيّرة وتحسب "بصمة" المنتجات والخدمات التي تريد شرائها بتركيبة تتكون من ظروف التصنيع والتجارة (مثل الأجور المناسبة)، وتوازن الطاقة، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتحصل على المعلومات من الجهات المختصة المحايدة، وتيسر الدراية بالعالم والوسائط الرقمية إيضاح الرؤية. إن الزبائن على هذه الدرجة من الذكاء لا يتنازلون عن الجودة والمستوى، بل بالعكس تماماً، كما إن مظهرهم لا يدل أبداً على زهد بيئي. لقد اختفى سلوك التنازل أيضاً مع الخطاب البلاغي للتنازل. ويمكن زيارة موقع (utopia.de) الذي يقدم تغير السلوك الاستهلاكي كمشروع ثقافي. وتتضح فيه معالم ما يمكن أن يكون أسلوب الحياة المستقبلي وكيفية نشأة بوادر إحساس جماعي جديد. وسوف تخرج هذه الشريحة الذكية من المستهلكين إلى دائرة الضوء إذا أبرزتهم الصحافة الجيدة، وستزداد قدرتهم على الإقناع إذا أثبتت قراراتهم الشرائية جدوتها وفعاليتها. عندئذ سيصبح الوعي بأمور المناخ والبيئة ضرباً من الأناقة.

يُنظر للشراء السريع للمنتجات الرخيصة، الذي كان يحدث في الماضي دون تفكير، في كثير من الأحيان على أنه عمل مجهد ومكلف. وإذا أرادت السيدة ك. شراء ملابس فإنها لا تذهب لسلاسل المحلات المعتادة ولا تشتري من متاجر البضائع المخفضة (التي أصبح

فيها الآن أيضاً منتجات مصنعة من مواد عضوية) لكنها تفضل الماركات الصغيرة التي يتحقق فيها ثلاثة شروط: أن تكون السلعة مصنعة من القطن المزروع بشكل حيوي ومراقب من أجل حماية البيئة، وأن تكون الملابس مناسبة للاحتكاك بالبشرة من أجل حماية الصحة، وأن تكون منتجاً يضمن العدالة السعرية من أجل التنمية. ويتطلب معرفة ذلك وعدم الانزلاق إلى التناقضات مجهوداً قوياً، ويرفع سعر المنتج مقابل المنتجات الاخرى الرخيصة، لكن ذلك يعوَّض بإحساس الإنسان أنه تصرف تصرفاً صحيحاً، وأنه – على الأخص – يواكب الاتجاه العصري، بل والأفضل من ذلك، أنه يشارك في رسم هذا الاتجاه. ويوصف ذلك بأنه تثقيف للاستهلاك. ومن التطورات الرائدة المثيرة حركة الطبخ، أناس من طراز جيمي أوليفر أو ساره فينر ممن عملوا على رفع الاهتمام بجودة التغذية وإنشاء مشروعات دراسية مثلاً تختص بهذا الموضوع.

إن هذا بالضبط هو عمليات التشجيع المتبادلة لاستهلاك يتميز بالوعي والحذر ويدعم الفرد في سلوكه الاستهلاكي المنعكس، ويؤثر هذا في المقابل على قرارات المنتِجين، لأن هذه الشريحة من المستهلكين تكون عادة مجموعات ذات قوة شرائية عالية. وقد تكون ملصقات المعلومات البيئية للمنتج أو العلامات التي توضح البصمة البيئية للسلع والخدمات مفيدة، وكذلك أيضاً المعلومات الموجهة للمستهلكين التي تصدرها المؤسسات المستقلة. ولا تزال تلك الجهود توصف حتى الآن بأنها أفعال غير مؤثرة يتبناها شريحة من المترفين. لكن المهم هنا استعراض الوسائل اللازمة لدعم الاستقلالية في الاستهلاك ورفع مسؤولية المستهلكين التي لا تعكس مجرد عمليات شراء فردية، بل تُطوّر أساليب الاستهلاك الفردية والجماعية وتخضعها للاختبار.

هناك مخاوف مشروعة تجاه هذه الثورة الناعمة لاقتصاد السوق، كما أنها لن تستطيع أن تنجز شيئاً وحدها وليس عليها ذلك، أولاً، لأن حجم الاستهلاك الاستراتيجي ضئيل. وكثيرا ما يجري إخفاء الآثار الجانبية لسلامة البيئة، ودخل الاستهلاك المستدام في تناقض سافر مع مربّع الرأسمالية الاستهلاكية، فليس المستهلك قادراً على إحداث تغير حقيقي، وإنما "السياسة" وحدها، أي المشرّع. لكن الاحتجاجات تؤيد بشكل أكبر

تسييس الاستهلاك. فمن الصحيح أن الاستهلاك البيئي أو الحيوي لا يزال يشغل جزءاً من السوق، لأن القطاع الأكبر من المستهلكين يفتقر إلى القوة الشرائية العالية. لكن سوق المنتجات الحيوية في ألمانيا قادر على استيعاب ما يصل إلى 30 مليون إنسان، كما يمكن إدماج ما يعرف "بمستهلكي قاعدة الهرم"، الذين يقدر عددهم في العالم بنحو أربعة مليارات إنسان ممن يقل دخلهم السنوي عن 1500 يورو، في عملية الاستهلاك المستدام من خلال نماذج تجارية وأنماط استهلاكية مبتكرة. وإن كان تسوق الأغنياء في متاجر السلع المخفضة قد أصبح ضرباً من الأناقة، فمن الممكن أيضاً تحفيز الفقراء على شراء منتجات جيدة. وتقدم الشريحة العليا من المستهلكين في الدول الناشئة مثالاً لهذا التغير النمطي، حيث تقلد النموذج الاستهلاكي في البلدان الثرية، وأصبحت أكثر وعياً بالبيئة والمناخ مع تزايد الميزانية وارتفاع مستوى التعليم كما يلاحظ في المدن الأسيوية الكبرى. فالفيصل إذاً هو الوجه الذي تقع عليه "طبقة المستهلكين العالمية"، الثقافة المعيارية للإهدار أم الإبداع الذكي.

ثمة اعتراض ثان يخص التأثيرات الجانبية لقرارات الشراء، فإذا تخلى المستهلك عن المنتجات المستوردة من دول العالم الثالث أو الرحلات إلى هناك فستسوء فيها فرص التنمية التي تعتمد على موارد الدولة من تصدير السلع الزراعية والسياحة، أو أنه يستفيد من التوفير لزيادة الاستهلاك. وينطبق وهذا المثال على استخدام السيارات الصغيرة الموفرة للوقود التي تشملها "منحة استبدال السيارات القديمة" في الذهاب إلى العمل، وهو الأمر الذي كانت تتكفل به وسائل المواصلات العامة إلى الآن.

وثالثاً، فإن أي مستهلك حسن النية يخضع لتأثير إيديولوجية الشراء ("أنا أستهلك، إذاً أنا موجود.") سيرى أنه يتصرف بشكل صحيح، ولكن ماذا عن الآخرين؟ تماماً مثل شعار "الخبز بدلاً من المفرقعات". فكميات الألعاب النارية تتزايد سنوياً رغم كل الحجج والجرحى. والمؤسف أكثر هو التوجيه الخاطئ من خلال دعم السلع: "فماذا تستطيع نقود حفنة من المستهلكين الاستراتيجيين أن تفعله مقابل 50 مليار يورو هي الدعم الزراعي للاتحاد الأوروبي، أموال الضرائب التي تستخدم أساساً في دعم الزراعة الأخرى (الغير

مستدامة)؟ بيئة زراعية "تقليدية" لا تضر المياة الجوفية والتنوع الحيوي فحسب، بل تتسبب في كمية من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون تبلغ ضعف ما تسببه وسائل الزراعة البيئية. إن ما يقرب من 200 مليون يورو من أموال دافعي الضرائب تستخدم سنوياً في دعم استخراج الفحم البني الضار بالمناخ، كما ينفق المواطنون 500 مليون يورو من أجل إنتاج محركات مستهلكة للوقود لتكون سيارات للعمل، وفي حين يتلقى قطاع الطاقة الذرية دعماً قدره 2.4 مليار يورو، يجري إنفاق حوالي 8.7 مليار يورو على قطاع الطيران الذي يلوث الغلاف الجوي بكيروسين معفِ من الضرائب."

أما شكوى إحدى المنتقدات في مقال كتبته لمجلة (GEO) عن "الاستهلاك الجيد" فيمكن تبريرها طالما فُهم السلوك الاستهلاكي بكونه فردياً ولا سياسياً، فلا يستطيع المشترِي أن يغير شيئاً بمفرده، لكنه كمستهلك استراتيجي سيصبح فجأة ذا تأثير سياسي. كما سيمكن الأخذ بوعود الرأسمالية. وهذا بالضبط عكس ما اقترحه أحد المستشارين السياسيين حين قال "إن تغيير تدفق المواد تغييراً جذرياً بأدوات السياسة المناخية لن يحدث على يد طليعة محدودة من المتطوعين من حماة البيئة يتناقص عددها باضطراد، وإنما سيتحقق فقط بتصرف طبقات الشعب العريضة بعدم قصد من وجهة النظر البيئية." ويعلق "أوليفر غيدين" آمالاً على عبقرية قوانين استيعاب كهرباء الموارد المتجددة في شبكات الكهرباء العامة وتجارة الانبعاثات، وقفزات الإبداع التقني ويدعو إلى حظر استخدام لمبات التنجستن، حتى يتبقى للمستهلك كمواطن دور الناخب في "الجزء التشريعي من الممارسة السياسية الاحترافية". إن من يعتبر الطبقات العريضة من الشعب "عديمة القصد" يظهر فهمه المحدود للديمقراطية.

تحول الناس إلى مواطنين

تتميز الديمقراطيات بتوفير المساواة في الحقوق بين أفرادها الذين تتألف منهم الجماعة، بغض النظر عن الجنس أو الدين أو العرق أو الدخل. وطبقاً للمبدأ فإن الديمقراطيات أنظمة نشطة تقوم بمصلحة أعضاء الجماعة ورعايتهم وجهودهم، لكن الظلم الاجتماعي بصوره المتعددة، التمييز الثقافي يعملان على إحباط هذا النموذج المثالي،

ويساهم في هذا أيضاً تقسيم العمل الخطير الذي أحدثته عملية احتراف السياسة. فالسياسة يرسمها الساسة، بينما يقتصر دور المواطنين في المشاركة على الإدلاء بأصواتهم. بهذا النزع المستتر للديمقراطية من السياسة تكون الشخوص السياسية بالجماعة قد تحولت إلى "الناس"، وبذلك توضع أسوأ عثرات أمام الحل الديمقراطي للأزمة.

يرجع اللقب إلى المستشار الألماني الأسبق هيلموت كول، تماشياً مع تصور واسع الانتشار لدى الأجهزة الحزبية السياسية عن "المجال قبل السياسي". ويجدر الأخذ في الاعتبار أن النظرية السياسية قد وضعت الإنسان المستقل شرطاً أساسياً لدولة المؤسسات الحديثة. فقد أصر "إيمانويل كانت" صراحة على استقلالية المواطن كشرط ملزم للمشاركة الفاعلة، في الانتخابات على سبيل المثال. وتعتبر عملية التفاوض بين أطراف العقد المستقلين النموذج لتكوين الرأي السياسي والتساوي في المصالح ومجابهة النزاعات في الديمقراطيات الغربية. وبهذا يتحمل يتولى هذا النوع من المواطنين – الذين سبق أن حددته نظريات الدولة في العصر الحديث – قدراً هائلاً من الممارسة المجتمعية، مقابل قاعدة السياسة الحزبية الآخذة في التآكل، وهؤلاء غير "الناس" الذين يعتبرون من منظور السياسة الاحترافية مجرد دافعو ضرائب، ومستهلكين ومستحقون للرعاية وربما مُعكّرين للسلام الاجتماعي.

ولكن من الذي جعل لمشكلات المجتمع على غرار إهدار الموارد والتكنولوجيا الضارة بالبيئة والاستهلاك الغير محسوب ثقلاً في معادلة الحذر؟ إنهم أعضاء مبادرات المجتمع المدني واتحادات البيئة، أو المجموعات التي اختارت للآخرين أساليب استهلاكية أخرى أكثر وعياً. وطبقاً لنتائج "استقصاء العمل التطوعي" الذي أجرته الحكومة الألمانية عام 2004 – وكانت قد أجرته للمرة الأولى عام 2009 – فإن 36 بالمائة من المواطنين ابتداءً من سن الرابعة عشرة يشاركون بأعمال تطوعية في الاتحادات والمبادرات أو المشروعات (بزيادة قدرها اثنان بالمائة مقارنة بعام 1999)، هذا بالإضافة إلى 34 بالمائة أعضاء باتحاد أو جمعية (32 بالمائة عام 1999)، أي أن ثلثي الشعب في ألمانيا يقوم بأنشطة تطوعية إلى جانب التزاماتهم الوظيفية والخاصة، وهو عدد مذهل يوضح – بعد استبعاد الأعضاء غير الفاعلين – أن مجتمعاً حديثاً مثل ألمانيا لا يقوى على المسيرة دون هذه الجهود واسعة

النطاق، سواء في منظمات الإغاثة مثل الصليب الأحمر، أو من خلال التطوع في المطافئ، أو في المنظمات الخيرية والشبابية المختلفة.

الجهود في ألمانيا

هناك قرابة 600 ألف اتحاد وجمعية في ألمانيا تحمل نصفها صفة المؤسسة الخيرية، وتخدم هذه الجمعيات المجالات التالية:

- الرياضة (38 ٪)
- أوقات الفراغ، الحفاظ على الثقافة الوطنية، العادات والتقاليد (18 ٪)
- الشؤون الاجتماعية، الأعمال الخيرية، الدين، المساعدات التنموية (13 ٪)
- الاتحادات الوظيفية والاقتصادية والسياسة (10 ٪)
- الاتحادات النقابية والمبادرات الأهلية (8 ٪)
- البيئة وحماية الطبيعة (1 ٪)

يضاف إلى ذلك الجهود المبذولة في الجمعيات غير المسجلة والنوادي والنقابات والمؤسسات وشركات الأعمال الخيرية والروابط المختلفة.

تعبر "نسبة الجهود" عن حجم قطاع المتطوعين في الشعب ابتداءً من سن 14 عاماً، وكانت نسبة الجهود عام 1999 قد بلغت 34 بالمائة وزادت حتى عام 2004 لتصل إلى 36 بالمائة. في الوقت نفسه زاد تركيز المجهودات التطوعية: فقد ارتفع حجم الشريحة التي كانت تؤدي أكثر من عمل أو وظيفة من 37 إلى 42 بالمائة.

تعتبر الفئة العمرية من سن 14 إلى 24 عاماً الأنشط في الشعب، فجهودها التطوعية متميزة جداً وتنمّ عن طاقة كبيرة في العمل مقارنة بالفئات العمرية الأخرى. وأظهرت دراسة عام 2004 أن 43 بالمائة من الشباب أعربوا عن استعدادهم للعمل التطوعي، إضافة إلى نسبة 36 بالمائة النشطة بالفعل.

المصدر: استقصاء العمل التطوعي (وزارة شؤون الأسرة وكبار السن والمرأة والشباب (الجمعية الألمانية لجمع التبرعات) www.dfrv.de (ت.ن.س. إنفراتيست)

ولكن كيف لمجتمع يشعر بخضوعه لأنانية لا محدودة تدل عليها إعلانات البنوك ("المهم في النهاية هو أنا") أن يفرز هذه الشريحة الكبيرة من الناشطين في العمل التطوعي؟ ليست كل دوافع الانضمام إلى جمعية أو اتحاد بالطبع نابعة عن نكران الذات، فغالباً ما يهدف الانضمام أو النشاط إلى تحقيق مصالح شخصية لا تكون بالضرورة ذات طبيعة مادية أو أنانية خالصة، بل قد يكون الهدف الحصول على تقدير الآخرين، والتعاون معهم في تحقيق إنجاز كبير مهم قد يغير وجه العالم، أو قد يتمثل الدافع في رغبة الشخص أن يصبح جزءاً من فكرة أكبر. إن المنصب الشرفي والعمل التطوعي هما نهج الشخص لطرق معينة واتخاذه قرارات تختلف عن الطرق والقرارات المعتادة في العمل المؤسساتي، فعضو المطافئ المتطوع لا يثق في النظام الحكومي للوقاية من الكوارث. ومن ينضم إلى اتحاد للفنون فلا يحصر نفسه فيما تقدمه الدولة من متاحف، ومن يقدم إعانة نفسية في الهاتف يعلم استحالة مقاومة الوحدة واليأس بالإدارة الاجتماعية، وفي هذا السياق، فإن عدداً من الناس يسعى حسب حاجته لزيادة مساحة تعاملاته الفردية واكتساب استقلالية في إطار مساحة صغيرة من التضامن.

التمكين والمرونة

يجدر في هذا السياق استعراض مبدأين محوريين في عملية مجابهة أزمة المناخ بطريقة فعّالة. الأول يسمى "التمكين" ويقصد به تفويض الناس أنفسهم لتبني مصالحهم باستقلالية وبناء على مبادرة ومسؤولية خاصة. ومن ينضم إلى المبادرات الأهلية أو مجموعات المساعدة الذاتية أو النوادي الرياضية وما يشابهها فإنه لا يقيّم العروض المتاحة فيها، بل يساهم في وضع أو تشكيل عروض جديدة، ويغير بذلك الواقع السياسي والاجتماعي. ويتخطى الفرد نوعاً ما حدود قدراته ويتعدى بذلك أطر المنظمة التي تتحدد من قِبل العمل أو سياسة الدولة. ربما كان هناك من لا يلفت النظر في مكان عمله، لكن هذا الشخص قد يصلح أن يكون مدرباً ممتازاً لفريق كرة قدم من الشباب. أما أن حقيقة جهل شخص ببرامج الأحزاب فليس لها علاقة بجهوده التطوعية في ورشة عمل للمعاقين. إن الطاقات التي لا تتماشى مع المتطلبات التي تحددها الوظيفة أو المجتمع تظل مختفية سياسياً،

ولا يتصور المجتمع حجم بنيته "التحت السياسي"، أي قدرة التنظيم الذاتي الموجودة تحت عتبة ممارسة السياسة والإعلام. أما ما يتعلق بالمناخ من مؤشرات سعرية وحوافز السوق والضرائب وخفض الضرائب والقواعد التنظيمية فلا تحرك سوى الناس الذين تحركوا من قبل من تلقاء أنفسهم، أولئك الذين يضع كل واحد منهم نفسه موضع الآخر، يُشجعون ويضربون الأمثلة ويبذلون جهوداً من أجل التغيير.

وإن كان التمكين هو معرفة النشاط وتفويض المواطن "العادي" ذاته" فإن مفهوم "المرونة" يهدف لفهم كيفية تعامل الإنسان مع المشكلات وتخطي عوائقها. وتدور الأحداث في كثير من القصص الحياتية والروايات والأفلام عن كيفية إحداث الأبطال نتائج إيجابية من ظروف سلبية، إذا أبصروا أموراً إيجابية في التغييرات المفروضة، أو فهموا الأزمات على أنها فرص وغيروا ما كان يعتبر من قبل غير مجدٍ أو منطقي. ويلاحظ في ذلك أن بعض الناس لا يفقدون إحساس السيطرة حتى في أحلك الظروف (مثل سجون النازية) ويظلون على ثقة بقدرتهم على التعامل مع الموقف، أو الاستفادة من الفرص القائمة أو اكتشافها. لا يحتاج هؤلاء "الخارقون" (ميشائيلا أولريش) مواجهة تبعات المهالك، ويستخلصون من تجاربهم الجسورة قوىً جديدة لتحدياتهم المقبلة. ويحصل هنا أيضاً تغير للمنظور: فعلماء الصحة النفسية الذين أجروا دراساتهم على موضوع "الخارقين" لا يهتمون كثيراً بأسباب مرض الإنسان، وإنما بما يبقيه سليماً معافى في أسوأ الظروف.

ثقافة الانتباه

يؤدي التعلق بالمسار والتفكير الجماعي الهادف لتحقيق أمنية معينة إلى إقصاء وقوع الأحداث الغير مرتقبة بشكل منهجي، ويمكن تعلّم حساب هذه الأحداث في الأماكن التي لا يؤدي وقوعها غير المرتقب إلى مجرد تبعات غير مرجوّة، وإنما إلى عواقب كارثية، مثل المفاعلات الذرية والغواصات، ورجال الإطفاء وفرق الأزمات التي تُستخدم في حالات احتجاز الرهائن، التي يهدف إعدادها "لإقصاء" وقوع الأحداث الكارثية. لهذا فإن العديد من السمات التي تراها مؤسسات أخرى قيّمة، تتحول هنا لإشكاليات: فكل شكل من أشكال الروتين يعد مشكلة إذا أزال الحساسية تجاه المشكلات الغير متوقعة. أما

التجربة فتتمثل مشكلتها في كونها تؤدي بالإنسان إلى رؤية حدث معين قد وقع من قبل في وقت مبكر، وتولد لديه شعور بأنه سيتعامل مع هذا الحدث بشكل أو بآخر. وقد كتب باحثا علم النفس التنظيمي "كارل فايك" و"كاثلين ساتكليف" في دراساتهما عن المنظمات عالية الموثوقية أن "التجربة في حد ذاتها ليست سبباً في المعرفة المتخصصة، لأن الناس كثيراً ما يعيشون التجربة نفسها، لكنهم لا يفعلون سوى القليل لتحويل هذا التكرار إلى شيء جديد." فلقد وقع أسوأ حادثي عطل في المفاعلات الذرية، شبه الانصهار النووي في هاريسبورغ، وكارثة تشيرنوبيل، لأن الموظفين أساؤوا تفسير الخطأ نتيجة لخبراتهم السابقة.

استعرض هذا الكتاب كيف أن الفايكينغ حاولوا التغلب على مشاكلهم باستراتيجيات أثبتت نجاحها في أماكن أخرى، وهذه سمة تشترك فيها المجتمعات والجماعات الفاشلة. فكان تقدير خطأ قاتل بسيطر على يهود أوروبا بأن النازيين هم نفس الفئة الكارهة لليهود التي يعرفونها منذ قرون. كما كانت أقسام مكافحة الإرهاب في الولايات المتحدة الأمريكية على علم بجميع أنواع الهجمات بالقنابل، لكن ليس بإمكانية اختطاف الإرهابيين الطائرة وتحويلها إلى سلاح تفوق قوته أي نوع من القنابل. تتضح فائدة التجارب عندما يتعرض الإنسان للأحداث، لكن الخبرات قد تضلل عن العثور على الحل السليم عندما يتعامل الإنسان مع حالة مماثلة.

يسري ذلك أيضاً على الآمال الجديدة الملقاة على دولة التخطيط، "فالسعي الغير مقيد للتنبّؤ باستخدام أدوات التخطيط والبحث قد يؤدي إلى عواقب خطيرة، إذ يَفترض وجود قدرٍ من الفهم يستحيل على الإنسان أن يبْلغه إذا كان في ظروف متغيرة وغير آمنة، كما يوهم المشاركين في الموقف باستطاعتهم السيطرة على الموقف، ويعميهم عن احتمال وارد جداً لسوء التقدير." وعلى التوازي، فيعني بالنسبة لمشكلةٍ بأبعاد تغير المناخ أن هذه الأزمة لن تعالج بالطبع بالأدوات التقليدية، الإجراءات السياسية التنظيمية، ومحفزات الاستهلاك، والإصلاحات التكنولوجية، فالأمر هنا يتعلق بمشكلة "جديدة" لا يمكن حلها استناداً إلى مدارس التفكير القديمة. حتى الأزمة المالية فلا تمثل اضطراباً دورياً في النظام، وإنما مؤشر يدل على الحدود الوظيفية للنظام نفسه.

إن وصف المشكلة وصفاً كافياً يتطلب ثقافة الانتباه التي لا تعيد كل ما هو جديد إلى أرفف المعرفة المؤكدّة. الانتباه يؤدي إلى التأكد المتواصل، وإعادة بحث التوقعات القائمة، ورفع مستوى الحذر من الأخطاء والانحرافات المحتملة. باختصار، تعلّم دائم في بيئة مستمرة التغير. وكما تشكل التجارب عائقاً والتخطيط إشكالية ها هي الأخطاء لا تعتبر سيئة في حد ذاتها، وإنما مصدر مهم للحصول على المعلومات عن السيناريوهات المحتملة للأحداث. وبينما يحاول الإنسان تفادي الأخطاء وإخفائها أينما حدثت ها هو الخطأ يعتبر شيئاً قيّماً. لهذا تُكرّم المنظمات العالية الموثوقية موظفيها الذين يرشدون إلى وجود أخطاء، ولا تهاجمهم.

تعلم المرونة

إن ثمن التطور التكنولوجي الهائل وتقسيم العمل وتشابك المؤسسات في العالم في يتضح في هشاشته الشديدة، فلم يكن من السهل أبداً من قبل دفع العالم إلى شفا الانهيار بفيروسات الكمبيوتر، وإسقاط طائرة، ونشر الأوبئة بشكل متعمد. ويوضح انهيار النظام الاجتماعي في نيو أورلين بعد إعصار كاترينا مدى هشاشة ثقافات التكنولوجيا المتطورة. وتعرض الأبحاث التي يجريها المؤرخ غريغ بانكوف على "ثقافات الكوارث" كيف طور سكان الفلبين أساليب العمارة وأسسوا مبادئ ومعايير لمساعدة الجيران تتيح للفقراء على الأخص العيش بعد ضياع ممتلكاتهم في الكوارث الطبيعية. وتعتبر الزلازل والانفجارات البركانية والأعاصير والفيضانات والجفاف والانزلاقات الأرضية والأمواج العاتية من أحداث الحياة اليومية العادية هناك، ولم تؤد هذه الحقيقة أبداً إلى اعتبار المكان منطقة مستحيلة الإعمار.

ويوضح بانكوف – مستشهداً بتطور مدينة مانيلا – كيف أن نوبات الدمار المتكررة أدت إلى ظهور أشكال وأساليب أخرى للبناء جعلت المدينة تدريجياً أكثر قوة وصلابة في مواجهة الكوارث. فبينما كانت الأخشاب وحدها العنصر الأوحد المستخدم في الإنشاء في القرن السادس عشر – الأمر الذي أدى سريعاً إلى اختفاء الغابات ومشكلات التعرية نظراً للنمو السكاني السريع – شهد القرن السابع عشر تغيراً في أسلوب البناء، حيث

استخدمت الحجارة في إنشاء البنايات بعد أن منيَت مانيلا بعدة حرائق مهلكة. لكن العيب في الهياكل المصنوعة من الحجارة ، اتضح بعد ذلك في عدم مرونة البنايات مع حدوث الهزات الأرضية على غرار المباني الخشبية. وبعد عدة زلازل في القرن السابع عشر ظهر نوع من ـ"باروك الزلازل"، حيث اشتملت الكنائس على عناصر الباروك، لكنها أقصر من نظيراتها الأوروبية، كما أن جدرانها وأبراجها أكثر سمكاً منها. أما تصميم المنازل الخاصة فشمل إعادة دمج العناصر التقليدية، حيث استخدمت شيئاً فشيئاً تقنيات لبناء أسقف أكثر مرونة وخفة بدلاً من الأسقف الثقيلة. لقد أثبتت مانيلا كونها مثالاً لمدينة تعلمت من أحداثها الكارثية المتعددة.

في الوقت نفسه يعتبر التمكين عن طريق المساعدة الذاتية أو الجوار، سواء بشكل رسمي أو غير رسمي، أمراً مهماً. ولقد ظهرت "جمعيات المرونة"، وهي تشكيلات للمساعدة المتبادلة تقوم عليها عدة جهات منها المنظمات الكنسية، ولا يقتصر حيز عمل تلك الجمعيات على حالات الكوارث فحسب، بل يمتد ليشمل المشروعات العادية لبناء البيوت. وتُقدم المساعدة مع الوضع في الحسبان أنها "متبادلة"، أي أنها سوف تسترد لاحقاً بصورة أو بأخرى. هذا المبدأ الذي لا يزال موجوداً في بعض المناطق الريفية في الغرب انتقل في القرن العشرين إلى المنظمات الرسمية الكبرى في الفلبين وأثبت فاعليته أيضاً في المظاهرات. ولا تعمل أغلب الجمعيات المدنية في المناطق التي تكثر فيها الزلازل والأعاصير والأحداث القاسية الأخرى من قبيل المصادفة، بينما تقل نسبة التنظيم الذاتي في المجتمعات التي ترجئ المخاطر بدرجة كبيرة، وتضع الإجراءات الاحترازية والوقائية في يد المنظمات الرسمية وشركات التأمين. وتتميز جمعيات المرونة – التي قامت في ظل الأزمات – بقدر عالٍ من المشاركة والتنظيم الذاتي. وتعتبر المشاركة المدنية بذلك شرطاً مهماً لفاعلية الإجراءات الوقائية التي تنظمها الدولة.

إن التفويض الذاتي وقوة المقاومة صفتان يجب أن يتحلى بهما مجتمع يتحتم عليه التعايش مع التغيرات المناخية القاسية والكارثية والتحول الاجتماعي السريع، ومن ثم فهما يشكلان قدرات جوهرية "مقابل دور الدولة والسوق والتكنولوجيا". لذلك

توصف هذه النظم الاجتماعية في أبحاث الكوارث بأنها مرنة إذا كانت تحافظ على وظائفها الأساسية عند وجود ضغوط قوية عليها من الخارج قد تؤدي إلى تغيرها. ويعني ذلك في إطار علاقة الشمال والجنوب إمكانية التعلّم من المجتمعات التي استحدثت أشكالاً ناجحة في البناء والتعمير، ونوع من الطمأنينة. ويستطيع الجنوب دراسة شكل التعامل مع التغيرات البيئية بوسائل ومناهج تتماشى مع الديمقراطية.

المساعد الذاتي

استعرض الكتاب فيما سبق ظاهرة "تغير المعايير"، أي تكيف الإدراك على متغيرات الواقع التدريجية. وتسهل الظاهرة نفسها عمليات التعلّم أيضاً، ويذكّر ذلك بالبديهية التي تبنّي بها مواطنو ألمانيا الشرقية معايير الاستهلاك وقواعد السلوك في الغرب، أو تغير المرافق العامة منذ حظر التدخين في أغلب الأماكن المغلقة. فخلال فترة قصيرة جداً لم يعد يُتصور أن يُقدّم الطعام في أحد المطاعم بينما يدخن زبون آخر يجلس على الطاولة المجاورة كما كان يحدث في "الماضي". لكن هذا "الماضي" ليس في الحقيقة سوى عدة أشهر مضت.

يتغير عالم البشر بتصحيح في مواقفهم أو طرق تصرفاتهم، حتى ولو كان تصحيحاً طفيفاً.. وقد يؤدي قرار التصرف بشكل "آخر" على خلاف العادة إلى تغيّر مسار الحياة تغيراً جذرياً. ففي سياق "الكوارث الطبيعية" مثلاً، أجري مشروع بحثي يركز على سلوك أفراد المساعدة والإنقاذ في الأنظمة الاستبدادية مثل "الرايخ الثالث"، أسفر عن ظاهرة أن بعض الأشخاص الذين يعملون بانتظام في مجال المساعدات لا يمكن وصفهم أبداً بكونهم من معارضي النظام أو المقاومين. تُرى كيف لأناس أن يخبؤوا أشخاص لسنوات في ظل خطر متزايد، ويزودونهم بالطعام، ويقدمون لهم الرعاية إذا مرضوا، وغير ذلك الكثير، رغم كونهم ليسوا مساعدين أو منقذين موهوبين، لا حسب قناعتهم ولا مراكزهم الاجتماعية.

هناك أمثلة كثيرة لمواقف وُضع فيها الإنسان مصادفة بحيث ينتظر منه تقديم المساعدة، لأن الضحية طلبت ذلك طلباً صريحاً أو – كما توضح الحالة موضوع البحث – أن رئيسه في العمل أمره بأن يخبّئ طفلة يهودية لفترة قصيرة. هذا القرار – بغض النظر عن

كونه صادر من إنسان آخر كما جرت العادة – غيّر الموقف الاجتماعي للمنقذ في لمح البصر، ولا يعني هذا القرار مجرد البحث عن مكان في البيت لتسكين فردٍ أو أكثر بحيث لا يمكن العثور عليهم، بل أيضاً شراء الطعام، وهو أمر جد صعب خاصة بسبب التنظيم الصارم بالحصول على السلع عن طريق الكوبونات. ويزداد الوضع خطورة إذا كان المطلوب إخفاؤه طفلاً، نظراً لصعوبة إرشاد الأطفال إلى ضرورة التزام الصمت التام في حالات تفتيش المنزل.

يتغير الموقف الاجتماعي تغيراً جذرياً ابتداء من لحظة شروع الفرد في تقديم المساعدة، حيث يتبدل منظوره من موضع آمن داخل مجتمع الأغلبية إلى موضع شديد الخطورة بين الأقلية المهددة، لأن الواقع المتغير ليس ذلّة فارسٍ، بل جريمة بمقاييس هذا العصر، أي أنها قد تحول مقدم المساعدة إلى ضحية. ويبرز هذا تحديداً الظلم الذي يلمّ بالضحايا إبرازاً أوضح داخل الوعي ويلهب من حماس الفرد – بعد أن يكون قد غير منظوره – لفعل المزيد. هذا بالضبط ما حدث مع أوسكار شيندلر، أشهر العاملين في مجال المساعدة، الذي لم يكن أبداً معارضاً للنظام ولا مساعداً ممتازاً، وإنما كان في البداية مجرد مقامر يريد يسعى لتحقيق مكاسب كبيرة.

يدفع التغير المتدرج للواقع الحياتي الفرد لنهج مسارات كانت تبدو له من قبل خارج نطاق وعيه وبعيدة عن قابلية التطبيق. وفي مقابل تلك "القوة المعيارية للواقع" تعتبر التوعية حافزاً شديد الوهن للتصرفات، فهناك أولاً أسباب كثيرة لعدم استخدام معلومة بعينها لدى اتخاذ القرار، حتى ولو كانت معلومة مهمة (راجع الفصل الثاني). ثانياً، المعلومة دائماً لا تصبح مهمة إلا داخل سياق اجتماعي معين، ولا تكون أبداً مجردة، وهو ما يجعل لمعرفة ذوي التعليم العالي من أبناء الفئة الأعلى من الطبقة المتوسطة بفاعلية السلوك الواعية بالمناخ وقعٌ أقوى مقابل معرفة عامل على مركب للصيد ينظر للطبيعة نظرة مغايرة تماماً، باعتبارها مثلاً مصدر رزقه المتواضع. إن استخدام المعرفة أمر يختلف كليّة عن المعرفة نفسها.

وبنزع صبغة البطولة من أشكال التصرف المنحرفة في ظل سطوة الديكتاتورية

ستتحول هذه التصرفات إلى تجارب للتأثير الذاتي التي يعيشها المستهلكون المتشككون أو الناشطون في مجالات العمل الخيري عندما يرون إمكانية تغيير وتشكيل واقع كان يبدو من قبل متحجّراً. هذا هو التعلم بالممارسة، صورة من صور التعلم تغيّر قوالب التصرف المعتادة. وهذه الصورة من التعلم أكثر تأثيراً وفاعلية من كل ما يمكن تصوره تحت التعريف التقليدي للتوعية أو اكتساب المعرفة الإداركي. إن المعرفة وحدها لا تغير الواقع ولا توجهات التصرف، وإنما استخدام المعرفة هو ما يحدد قيمة المعرفة بالنسبة للمُتَصرّف. ولا يحتاج هذا التعلّم إلى برامج أو مقررات أو قواعد، يكفي أن يفسر الإنسان حيز التصرف تفسيراً مختلفاً ويستغله بشكل مغاير للعادة، خاصة إن كان ذلك في مجتمع ثري وعالي التنظيم.

كيف تحرك المبادرات الأساسية سياسة المناخ

عندما يواجَه السياسيون باقتراحات واضحة لتغيير الممارسات السيئة يقولون: "نعم، هذا كله صحيح، لكنه غير قابل للتطبيق العملي. وإذا اقترحته أنا فلن أُنْتخَب." والحق أن من ينطق هذه العبارة يجب ألا ينتخب بأي حال من الأحوال، فلقد فاته على ما يبدو أن الرئيس في أمريكا ينتخب منذ زمن طويل لكون "التغيير" تحديداً محور برنامجه. حتى في ألمانيا، فلم تكن أغلب التغيرات الثقافية التي شهدتها الجمهورية الاتحادية على مدار تاريخها نابعة من السياسة الاحترافية، بل طُبِّقت بفعل مبادرات الأفراد أو الجماعات الصغيرة، وفي كثير من الأحيان بمقاومة عنيفة ضد المؤسسات السياسية، ثم تحولت فيما بعد إلى توجهٍ مجتمعي تشعر السياسة تجاهه بقدر من الالتزام والواجب في عدد من القضايا مثل سياستي البيئة والمناخ.

ويتضح ذلك بشكل جلي في ثقافة التذكّر، فالنصب التذكارية، ومشروعات تلاميذ المدارس واتحادات شاهدي العصر، وأيام الذكرى والبرامج التأهيلية لم تظهر بناء على مبادرة حكومية، إذ بذل الضحايا ومنظماتهم أولاً جهوداً من أجل التعامل مع التاريخ الألماني بشكل مناسب، ثم خَلَفهم كُتّاب وورش للعمل التاريخي، وعلماء وطلاب ومدرسون، أي أنها حركة مدنية تبنتها ودعمتها وسائل الإعلام. وقد ترك ذلك أثراً قوياً في الثقافة (التاريخية) في ألمانيا لدرجة تُوقف من يتعدى الخطوط الحمراء عند حده إذا قالوا

رأيهم بسذاجة ظاهرية أو فعلية في التاريخ، كما فعل مارتين فالزر أو غونتر أوتينغر – رئيس وزراء ولاية بادن فورتمبرغ. ولقد ساهم هذا الحذر في تنصل ألمانيا من "ائتلاف المريدين" في حرب العراق، وهو ما يعتبره البعض أهم قرارات الهوية المشتركة للمجتمع الألماني منذ سقوط جدار برلين.

وعلى القدر نفسه من التأثير كانت حركة البيئة التي صبغت المظاهرات العارمة ومبادرات المجتمع المدني فيها وجه ألمانيا وأوروبا، وكذلك حركة المرأة التي غيرت شكل العلاقة بين الجنسين قبل أن تتبناها الدولة في شكل قوانين المساواة، والسماح للمرأة بالانضمام للجيش، وتطبيق نظام أجازات رعاية الطفل. يساهم المجتمع المدني أيضاً في العملية السياسة، التي تتساوى منذ وقت طويل في ألمانيا بالدولة والإدارة، ونشأت بجانب مبادرات المجتمع المدني قاعدة من الأجهزة الناشطة، ابتداء من المنظمات غير الحكومية (NGO) المؤثرة في سياسة المناخ، سواء الذائعة الصيت مثل منظمة السلام الأخضر والاتحاد الألماني للبيئة وحماية الطبيعة (BUND) والصندوق العالمي للطبيعة (WWF) وجمعية أطاك لمناهضة العولمة الرأسمالية وحتى الجماعات الغير معروفة، حيث تشكل جميعها ثقلاً موازٍ، لكنها تشارك في سلوك الدولة، وتلعب دوراً متنامياً مع الشركات في سياق حماية المستهلك. لقد مرت شركات مثل "نايكي" و"غاب" بتجارب مريرة، عندما كشف النقاب عن استخدامها الأطفال في تصنيع منتجاتها. الأمر نفسه حدث عن طريق الحملة الشهيرة التي دعت إلى تنظيم التخلص من منصة النفط والشحن "برنت سبار" التي قادتها منظمة السلام الأخضر ضد شركة "شل" وأدت إلى تشويه صورتها تشويهاً كبيراً دام فترة. ويرجع وجود أقسام كاملة للمسؤولية الاجتماعية في الشركات اليوم إلى الضغوط التي تستطيع المنظمات الغير حكومية ممارستها.

أعداد دنبار. الوضوح الجديد

استطاع عالِم الأحياء التطورية "روبين دنبار" أن يظهر أن حجم المجموعات البشرية ظل ثابتاً بشكل مثير للدهشة على مدى تطورها. ويعتبر دنبار أن أصغر وحدة اجتماعية للمنظمة مجموعة تتألف من ثلاثة إلى خمسة أشخاص، تتلوها مجموعة قوية قوامها حوالي

خمسة عشر شخصاً يتطور فيها الارتباط المتبادل على الوجه الأمثل. أما الوحدة الاجتماعية التالية فتضم خمسين شخصاً، وتوزاي هذه حجم متوسط عدد الأقارب. أما الحجم الأكبر تأثيراً في اتّباع الأهداف الجماعية فيتألف من حوالي 150 فرداً، حيث تضم تلك المجموعة عدداً كبيراً من الطاقات، كما أنها في الوقت نفسه واضحة للفرد. ولا تحتاج الجماعات بهذا الحجم إلى قواعد أو تدرج هرمي رسمي. ويستطيع كل عضو في الجماعة التواصل مع الآخر في أي وقت عند الحاجة. وتعتبر القدرة على التعاون التي تبرز ارتقاء الجنس البشري الأسهل والأكثر إمكانية في هذه المرحلة، حيث يصعب التواصل في المراحل الأعلى دون الطابع الرسمي والتخصص، ويصبح من الضروري وضع قواعد من خلال مرجعيات خارجية.

قد يصح أن تعبّر الجماعات بهذا الحجم عن التركيبة المثلى لمجتمع يتعلّم ويتجه نحو التغيير، وأن تساهم في تحديث الديمقراطيات، وهو الأمر الذي لا يُنتظر سوى من الاستفتاءات الشعبية وتغيير قوانين الانتخابات والإصلاحات البرلمانية. إن المشاكل الكبرى على غرار تغير المناخ لا تُحل على مستويات الدولة أو الاقتصاد أو المجتمع الدولي وحدها ، فإمكانيات التصرف السياسية تبدأ من الشبكات الاجتماعية الصغيرة، وتمتد من هناك حتى ساحات التفاوض الفوق وطنية التي يتحتم عليها في المقابل أن تبرز حيزاً معقولاً. وسيتم تجاوزه بلا شك في مفاوضات المناخ في كوبنهاغن والمؤتمرات الكبرى التي تقيمها الأمم المتحدة ويشارك فيها عشرات الآلاف، ويقلل إدراك العامة وكذلك النخبة السياسية دائماً من شأن السياسة المتناهية الصغر التي تمارسها الجماعات الصغيرة، لكن هذه المعرفة المحلية هي سيشارك في المبادرة بالمشروع الحضاري لإعادة بناء المجتمع وفي تنفيذه في شكل ممارسات محلية، لأنه كما يقال: على "المستخدم" تطبيق وسائل التكنولوجيا ومحفزات السوق والقوانين واستيعابها.

قدم "متمردو الكهرباء" في بلدية شوناو الصغيرة الواقعة في الغابة السوداء مثالاً لطيفاً للتنظيم الذاتي في قطاع الطاقة، وهي مبادرة خاصة ظهرت بعد تحرير أسواق الكهرباء عام 1998 وبدأت في إنتاج الكهرباء بطاقتي الشمس والرياح، ثم بالتوليد

المشترك والكتلة الحيوية. وقد نشأت من المبادرة شركة محطات كهرباء شوناو (EWS) التي تزود بالكهرباء حوالي 75 ألف زبون، بالإضافة إلى المصانع والشركات الصناعية في كافة أنحاء ألمانيا، وتصب الأرباح في توسعة الإمداد المستدام بالطاقة. المهم في سياق الفصل هو أن الشركة تدعم من خلال "سنت الطاقة الشمسية" محطات توليد الكهرباء الصغيرة، مثل محطات توليد الطاقة المشتركة ومحطات إنتاج الغاز الطبيعي وغيرها. وقد انتهى بالفعل إنشاء ما يزيد على 3000 محطة طاقة بيئية لتغطية الاحتياج من الكهرباء بطاقة 12 ميغاواط، ويؤدي ذلك إلى التخلي عن 10 آلاف طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً وبمؤشر تصاعدي.

هكذا يتضح مجدداً التشارك بين التمكين والمرونة. وقد أظهرت مدرسة "شتاودينغر" بمدينة فرايبورغ الألمانية، التي بدأت عام 1999 في تحديث مبنى المدرسة بشكل منهجي منظم، أن تجربة التأثير الذاتي يمكن أن تولد طاقات قادرة على إحداث خطوات "أكبر" نحو التغيير. فقد غير الفعل الجماعي مناخ المدرسة، لأن شعور القيام بعمل ناجح يحتذى به – أي كون الإنسان جزءاً مما هو جديد ونافع – أدى إلى تميّز الهوية الجماعية لدى التلاميذ، مما أسفر عن ظهور أنشطة جديدة، فأقيمت بانتظام مسابقات للادخار، وعمل تلاميذ الصفوف المتقدمة على تدريب تلاميذ الصف الخامس الابتدائي، وعلى الناحية الأخرى، سرعان ما اكتشف التلاميذ الجدد مساحات في المنزل يمكن التوفير فيها، فحثّوا آباءهم على عدم ترك الأجهزة في وضع الاستعداد. وأصبح هناك أطفال يرفضون أن توصلهم أمهاتهم إلى المدرسة بالسيارة الفارهة، لأن هذا أمر "محرج جداً".

أصبح مثال مدرسة فرايبورغ نموذجاً لمدارس أخرى في ألمانيا، ولمبادرات مثل "يونيسولار برلين"، وهي منشأة لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية في جامعة برلين الحرة يمولها الطلاب أنفسهم. كما يجري تمويل عشرات المبادرات تحت شعار "أرشيف المستقبل" تهدف إلى زيادة قدرة المدارس على الوفاء بمتطلبات المستقبل ودعم الهوية. وقد أخذ "منتدى المسؤولية" على عاتقه مهمة تحسين التواصل والحوار في موضوع الاستدامة، ونشر في هذا السياق مجموعة من الكتب، أصبحت تصدر حالياً باللغة الإنجليزية أيضاً،

بالإضافة إلى مناهج دراسية للمعلمين في المدارس النظامية والمدارس الليلية وجمعيات حماية المناخ.

تثبت هذه المشروعات المدنية كذب الحديث المعمّم عن مقاومة المواطنين للتغيير، وتبقى الممارسة الدافع الأقوى للتغيير، فالتجربة توقظ وتزيد الرغبة في الاستمرار في تغيير الحياة وإقامة شبكات مع المتشابهين في المواقف وإقناع من لهم مواقف مخالفة. يدل على ذلك وجود قرابة مائة جمعية تعاونية للطاقة الشمسية وشراء الطاقة وكذلك قرى الطاقة الحيوية، استطاعت أن تصبح منتجاً للطاقة النظيفة واللامركزية واستقلّت عن شركات الكهرباء الكبرى. كما تتزايد عدد المنشآت التي تستخدم أنظمة الطاقة الشمسية وتوربينات الرياح ومحطات التوليد الكهربائي الحراري المشترك وتتخلى بذلك عن شبكات الكهرباء المركزية. إن النهضة المتأخرة للاقتصاد التعاوني يحوّل المستخدمين إلى نشطاء، وتجعل من أبطال المناخ الفرادى "رفقاء في قضية المناخ"، وتقدم – بمبعد عن اقتصاد الميزانية – سبلاً للتخلص من التعلق بالعروض التي تبدو مريحة ورخيصة التي تقدمها شركات الخدمات الكبرى.

وإذا صارت القاعدة العملية لجهود المجتمع المدني أكبر وأكثر إبداعاً من المعتاد، وإن صح أن المعرفة الفكرية قد تؤثر في السياقات التي يستطيع فيها الإنسان التصرف، وكذلك في ثقافة المشاركة الموضحة هنا في بعض الأمثلة، فستبدو عندئذ قدرات المجتمع السياسية في قضية تغير المناخ بشكل آخر: تعمل الأجهزة المدنية الصغيرة، بجانب نواب الشعب وجماعات الضغط سواء بتوكيل انتخابي أو بدونه، وكذلك أعضاء المنظمات غير الحكومية، كنوع من "القطاع الثالث"، وهذا قطاع ذو أهمية محورية بالنسبة لسياسة البيئة والمناخ رغم انخفاض درجة المؤسساتية، أو ربما لهذا السبب على وجه الخصوص. ولا يبدو عمل هذا القطاع سياسياً، كما إن قدراته التفاوضية هامشية، لكن تغير أساليب الحياة والسلوك الاستهلاكي هما أساس الدستور البيئي والإدارة، إذ يجسدان النقاش العام والتقارير الإعلامية، ويلهمان رجال الأعمال، ويبنيان الخبراء في عالم الحياة.

شركاء مثيرون للعجب في حلف حرب المناخ

من بين المشاركين في حلف المناخ في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ذراع قوية يعتبرها العلمانيون من حماة الطبيعة حتى الآن جهازاً كنسياً دينياَ مضللاً، وروحانياً باطنياً. وتكمن فكرته الأساسية في "حماية الخلق"، أي حصر بعض الأمور على البيئة الطبيعية، وتفسير أمور أخرى تفسيراً كونياً، والإسهاب في أمور ثالثة لتتسع وتشمل حماية الحياة بما فيها من الأرواح التي لم تولد وينبغي حمايتها من الإجهاض. ويعمل أنصار الكنيستين منذ وقت طويل في الحركات الاجتماعية ومبادرات المجتمع المدني، وكثيراً ما تكون لهم الكلمة العليا ويستطيعون جلب الموارد المالية والتنظيمية للكنيسة.

ومن النماذج الواضحة مبادرة "الانتفاضة – الحياة بشكل أفضل" التي تأسست عام 2001 بهدف تشجيع الناس – بمفهوم التمكين – على تغيير أسلوب حياتهم الشخصي والتشكل في قالب "الحركة الأساسية" والدفاع عن السياسة المستدامة. وبخلاف جمعيات البيئة المتخصصة والمنظمات غير الحكومية القريبة من الحكومة تريد الانتفاضة "التحرك من أسفل، والتأثير في قاعدة المستهلكين، إلى أن ينعكس هذا التأثير على الحياة اليومية الشخصية."

تلعب الجماعات الروحانية والدينية في الولايات المتحدة دوراً كبيراً بالنسبة لحماة المناخ، ويمكنها أن تتصرف كجماعة ضغط سياسية مثل جزء من الإنجيليين – وهم تيار عالمي من البروتستانية المخلصة للإنجيل – الذين يشكلون الجماعة المتجانسة الأكبر في كتلة الناخبين في الولايات المتحدة، حيث تزيد نسبتهم على عشرين بالمائة من المتدينين الأمريكيين. ولا يستطيع أن يغفلهم أي عضو بالكونغرس أو متقدم لعضوية لمجلس الشيوخ مرشح رئاسي، حتى باراك أوباما وهيلاري كلينتون أعربا عن إجلالهما واحترامهما "الإنجيليين المعتدلين" الذين يمكنهم حسم نتائج الانتخابات، مثلما حدث عام 2004.

أقبل الإنجيليون آنذاك على علاقة وثيقة بالاتجاهات اليمينية السياسية، وظهروا كأقلية مانعة قوية في الحزب الجمهوري، رغم أنهم لم يكونوا في الحقيقة راضين أبداً عنه،

فلم "يقدم" السادة في البيت الأبيض – من ريغان حتى بوش الابن – ما كانت القاعدة المؤمنة وجماعة الضغط الحيوية تأمله، خاصة إلغاء قوانين الإجهاض الليبرالية. لقد خرجوا لتوهم من هذا الأسر، وكان الإغفال الفادح لمشكلات البيئة والمناخ فترة الرئيس بوش سبباً مهماً لذلك.

وعندما يدعو أعضاء جماعات الضغط المسيحية مثل ريتشارد سيزيك، نائب رئيس الجمعية الوطنية للإنجيليين، في الكونغرس إلى الحد من الاحترار الأرضي، فهم يطالبون بذلك بوضع أجندة شاملة وخالية من المتناقضات "من أجل الحياة" (pro life)، ولا يتطلب ذلك مجرد حماية الأرواح التي لم تولد فحسب، بل يستلزم الحفاظ على الخليقة أينما تعرضت فيها الأحياء والطبيعة للضرر، نظراً لوقوعها ضحية للممارسات المدمّرة للشركات الأمريكية الكبرى. لم يعد للحروب الصليبية التي تُشنّ على المثلية الجنسية، والحملات المنادية بالزهد الجنسي كوسيلة لمحاربة الإيدز أي دور مهم، فالرسالة السماوية تدعو على ما يبدو للحفاظ على البيئة. وسيتمثل الاختبار الحقيقي في مساندة جزء من اليمين المتدين لسياسة المناخ التي ستنهجها الإدارة الأمريكية بقيادة باراك أوباما الذي أُعلنت الحرب عليه بالفعل من قِبَل المعارضين الجمهوريين في الكونغرس الذين تزحزحوا أكثر تجاه اليمين.

تظهر الأمثلة المأخوذة من المجتمعين الألماني والأمريكي بوضوح إمكانية العثور في الأماكن غير المعتاد البحث فيها على حلفاء للمشروع الثقافي الهادف لإعادة بناء المجتمع. وبينما تصبح طاقات تتغذى على دوافع محافظة متأصلة قابلة للترابط، تتضح ملامح طاقات أخرى في بيئة مخالفة تماماً، ألا وهي بيئة الاحتجاج.

المظاهرات من أجل المناخ

إذا سأل البعض عن سبب حالة السكون في البلد أو حديث الناس في الخفاء عن اضطرابات اجتماعية مقبلة فلن يدعو ذلك إلى التفكير في الهجاء السياسي لليمين الشعبوي أو مسيرات اليسار الشعبوي بقدر ما سيدعو إلى التفكير في المتمردين على سياسات الكهرباء والمحتجين على أوضاع المناخ. وهناك حكم مسبق مفاده بشكل عام أن "الناس"

ليسوا على استعداد لمثل هذه الأنشطة. وتوضح "أطنان من مراجع علم الاجتماع" ما تقصده عالمة الاجتماع يوتا ألِنديغر التي قالت "إن الناس لا يفكرون مسبقاً من عشرة أعوام إلى خمسين عاماً. ويتضح ذلك من أزمة الطاقة المرتقبة أو الاحترار العالمي. (...) ويستهلك الناس تفاسيراً مثيرة للقلق كأنهم يشترون الحلوى. لكنهم لا يشاركون في الإصلاحات التي يطالبون بها." وينطبق ذلك حتى على الظلم المجتمعي الذي يعيشونه: "فالناس يدركون وجود ظلم مجتمعي، لكنهم لا يزالون يجدون أناساً كثيرين أقل منهم داخل الهرم التراتبي. وهذا يهدئهم."

ويبدو أن هذا التحصين الذاتي يضعف، فقد خرج الناس إلى الشوارع من أجل حماية المناخ، واختاروا أشكالاً أخرى من أشكال "المشاركة الغير تقليدية"، وهذا ما يطلق على المشاركة خارج الانتخابات والاستهلاك الإعلامي، مثل العمل في الحركات والمنظمات الغير برلمانية. وشهدت سبعينيات القرن العشرين مبادرات مدنية لفتت الأنظار إليها من خلال المظاهرات والعمل الذاتي، وها هي المنظمات الغير حكومية المحترفة تلعب اليوم دوراً أقوى بتوجهها نحو الحكومات وتعتمد نفسها لدى المنظمات الدولية عند وصولها لحجم معين وأهمية معينة. فضلاً عن ذلك تتنوع أشكال العصيان المدني من المشاركة في المظاهرات التي تقام دون إخطار والحصارات حتى الأفعال التخريبية الفردية. وقد أُدرج المستهلكون من المنتقدين وحماة المستهلك فيما سبق في هذه الجبهة المغلقة.

إن هذا الطيف الواسع من أشكال المشاركة الغير تقليدية، بدءاً من الاحتجاجات السلمية في الشوارع وحملات جمع التوقيعات، وحتى الاستفتاءات الشعبية والدعاوى والاحتجاجات القضائية، يشمل في الوقت الحالي مبادرات تتعلق بسياسة المناخ. وقد خرج المتظاهرون للمرة الأولى في ديسمبر عام 2007 في أعداد قدرت بعدة آلاف منادين صراحة برفع مستوى حماية المناخ، وأصبح الثامن من ديسمبر يوماً سنوياً لهذه الحركات الاحتجاجية. وفي ديسمبر عام 2008 خرج آلاف المتظاهرون إلى الشارع تلبية لدعوة تحالف المناخ، وهو اتحاد مكون من مائة منظمة بيئية، الذي نادى بالتظاهر ضد شركات الطاقة الكبرى. وكان من بينها شركة الطاقة الألمانية "فاتينفال" التي تعرضت لانتقادات

بالغة بعد خلل في مفاعل ذري سويدي بسبب سياسة معلومات كارثية ، وأرادت على أثر ذلك تلميع صورتها بالظهور كمنقذ للبيئة في حملة دعائية كبيرة. وفي برلين، أقيم أمام مقر الشركة – الراعي الرئيسي لمهرجان "أيام الأساطير" – في المدينة عرض أسطوري تهكمي. ولم يكترث أغلب المارة بهذا العرض، لكن الاستحسان انصب على المتظاهرين الذين خرجوا في سبتمبر عام 2008 وقدر عددهم بأربعة ألاف شخص للتنديد بمحطات الطاقة التي تعمل بالفحم، لا سيما في مدينتي "هاناو" و"ينشفالده" بألمانيا. وكان نصف المشاركين من ساكني البلديات الصغيرة المتضررة تضرراً مباشراً لوجود تلك المحطات فيها، أما النصف الآخر فشمل الحركة الاحتجاجية التي حشدت ألوف مؤلفة من المتظاهرين الذين نددوا بالمفاعلات الذرية في ثمانينيات القرن العشرين.

لا تزال الاحتجاجات الحالية على سياسة المناخ بعيدة كل البعد عن حجم تلك الحركات، وعلى أية حال، فقد دفعت مظاهرة نُظّمت بمناسبة انعقاد قمة مجموعة العشرين في 28 مارس 2009 عشرات الآلاف للخروج إلى شوارع برلين ولندن رافعين شعار "لن ندفع من أجل أزمتكم"، أما المظاهرات التي عارضت قمة الناتو في أول أبريل فكانت أصغر من ناحية الأعداد، لكنها تعاملت بشكل أكبر راديكالية. كما نشطت شريحة اليسار الراديكالي عندما ناصبت الخضر الممثلين في حكومة ولاية هامبورغ العداء، فأقاموا معسكراً للمناخ في الموقع المخصص لإنشاء محطة الطاقة التي تعمل بالفحم في حي "هامبورغ موربورغ"، كما أوقفوا في مناطق أخرى قطارات نقل الفحم واحتلوا مناطق بناء. وأقامت المنظمة الألمانية لحماية البيئة (DUH) في شهر يوليو عام 2008 حملة تستعين بالوسائل القضائية للاحتجاج على بناء محطات الفحم الجديدة التي أضحت تشهد مرحلة من الانتعاش اعتماداً على "فجوة الكهرباء" الوهمية، مثلها مثل خطط مدّ خدمة المفاعلات الذرية أو إنشاء مفاعلات جديدة بعد "التخلي عن إنتاج الكهرباء بالطاقة الذرية" (مثلما أُقِر بالفعل في بريطانيا والدول الاسكندنافية). فقد قُدّم بالفعل خمسة وعشرون طلباً للحصول على ترخيص عمل أو إنشاء محطة فحم ، وطبقاً لمعلومات الرابطة الاتحادية لاقتصاد الطاقة والمياه كان هناك ستة محطات قيد الإنشاء عام 2008، منها محطتان تعملان

بالفحم البني في كل من مدينتي "نويرات" و"لاوزيتس". ووصل عدد الاعتراضات على إنشاء محطات الفحم في مدينة "ماينتس" إلى ما يزيد على ستين ألف وفي "غرايفسفالد" إلى قرابة ثلاثين ألف احتجاج. وفي ولاية "براندنبورغ" جمعت المبادرة الشعبية المسماة "لا لمواقع تعدين سطحي جديدة" ستة وعشرين ألف توقيع حتى تمرر في برلمان الولاية قانوناً لإنهاء توليد الطاقة الكهربائية بالفحم البني على المدى المتوسط. وقد أصدر ماتياس بلاتسيك، رئيس حكومة الولاية، أحد مؤسسي اتحاد البيئة "الجامعة الخضراء" بشرق ألمانيا، تعليقاً ينم عن جهل لا يضاهى، قال فيه: "إن تأثير إغلاق المحطات في براندنبورغ على المناخ العالمي يمكن أن يقارن بانفراط جوال من الأرز في الصين." وتعتبر المحطات "النظيفة" أو الخالية من ثاني أكسيد الكربون التي تعتمد على تكنولوجيا احتجاز وتخزين ثاني أكسيد الكربون أيضاً مثار جدل، حيث يتم فيها فرز الغاز الدفيء وتخزينه في باطن الأرض في صورة سائلة. أما النجاح الأكبر فحققه معارضو إنشاء محطات جديدة في ولاية زارلاند، حيث استطاعوا وقف مشروع لشركة الطاقة العملاقة RWE من خلال استفتاء شعبي. لفتة رمزية أخيرة: حرّك حماة البيئة من أنصار اتحاد "المستقبل بدلاً من الفحم" في الثاني من أكتوبر عام 2008 "نموذجاً لديناصور" ملوّناً بلون الفحم أمام مكتب المستشارية متوجهين به من هناك إلى الأماكن المرتقب إنشاء المحطات فيها.

ويولي المستعدون للاحتجاج تحت عباءة الانهيار الاقتصادي حالياً أهمية أكبر لمسائل السياسة الاجتماعية وقضايا الصراعات الطبقي ، ولا تخلو المجتمعات لا في دول الشمال الثرية ولا في الدول الناشئة ولا الفقيرة من الاحتجاجات التي ترجع أسبابها في أحيان كثيرة إلى قضايا البيئة. وبالنظر إلى عام 2008 وحده فسيتضح أن أجزاء متفرقة من العالم شهدت ثورات للجياع بسبب انفجار أسعار الغذاء الراجع إلى زيادة أسعار الطاقة والإنتاج المعتمد على الوقود الحيوي. كما شهدت المدن الكبرى في دول الشمال احتجاجات من قِبَل المهاجرين الغير شرعيين وُصفوا – بحق – "بنازحي تغير المناخ". كما احتجت الطبقة المتوسطة في "فلاديفوستوك" وعدد من المدن الروسية الأخرى على حظر استيراد السيارات الأجنبية، ونشأت في الصين حركة تطالب بالديمقراطية فاقت سابقتها

التي قامت عام 1990، وأخيراً، فقد اندلعت في اليونان "احتجاجات شبابية" مسلحة، وشهدت فرنسا صعوداً قوياً للجماعات اليسارية الراديكالية. لقد اشتهر الحديث في وسائل الإعلام عن تعبير "مايو الجديد"، لكن المحتجين يُتهَمون بأن رغبتهم في الإبقاء على الوضع الحالي تفوق إرادتهم في صنع تحول اجتماعي حقيقي.

إذن فإن "اضطرابات اجتماعية" تظهر فعلاً عندما تصر وسائل الإعلام على تجاهل ردود الأفعال على أزمة النظام. فلتكثر الاضطرابات، وليزداد الأبطال والرفقاء المدافعين عن المناخ نشاطاً سياسياً وتطرفاً. عليهم أن يقولوا صراحة أنهم لا يعملون من أجل أنفسهم، بل لكي يصبح المجتمع أفضل. وعلى المبادرات المحلية أن تظهر كيف للمواطنين الذين قلت مشاركتهم الحزبية منذ ثمانينيات القرن العشرين، وانخفض نشاطهم الملموس عبر وسائل الإعلام الإلكترونية أن يستردوا الأهلية الديمقراطية.

اليوتوبيا الإلكترونية

تعد حماية البيئة والمناخ أرضية خصبة لإحداث نهضة في الحياة السياسية. فالإنترنت والويب 2.0 يشكلان قاعدتين ممتازتين للانتشار. ومن الأمثلة موقع (utopia.de) والبوابة الإلكترونية (compact.de) التي تنظم تحت شعار "الديمقراطية تعمل" حملات إلكترونية لحماية المناخ وحقوق الإنسان وحماية المستهلك والعدالة الضريبية والسلام والعولمة. كما يحقق مشروع "فال أو مات" (Wahl-O-Mat) نجاحاً منقطع النظير منذ عام 2002، وهو نموذج بسيط يرعاه المركز الاتحادي للتكوين السياسي، يجري فيه تقييم البرامج السياسية للأحزاب قبل انتخابات البرلمان الاتحادي (البوندستاغ) وانتخابات مجالس الولايات الألمانية استناداً إلى ثلاثين نموذجاً مقترحاً. ويعبر زائرو الموقع عن مواقفهم تجاه تلك المقترحات بالتوالي إما بالموافقة او الرفض أو عدم الاكتراث بالموضوع. وفي النهاية يعرض النظام لمستخدم الموقع توجهه الانتخابي أو يعطيه بالأحرى "نصيحة انتخابية".

تستطيع المواقع الإلكترونية إحداث تأثير ملموس بشكل أسهل وأقوى وأسرع من صور المشاركة "العادية" وتشكيل الثقة السياسية في النفس بما يلزم لتنشيط المواطن. وبهذا

تتضاءل الفكرة المترسخة في عقول الشباب – على الأخص – بأن الفرد "غير مؤثر". وكما تتميز التدخلات الناجحة بقابليتها للاستكمال، فكذلك الهزائم أيضاً عندما يتولد لدى العناصر الخاسرة انطباع بأنها كانت جزءاً من صراعٍ خطير.

توصف ويب 2.0 بأنها أحدث أشكال التواصل الفردية التي يستخدمها قطاع كبير من الناس من خلال الانتشار الواسع لجمهورها، كما تعتبر نهضة قوية في بناء الجماعة. والمهم فيها رسالة الفرد التي تتفادى مصفاة وسائل الإعلام التقليدية. وقد يظهر الإبداع السياسي – المتناقض طبعاً – في التحول عن الهيئات السياسية، أي الأحزاب والبرلمانات، وكذلك حرّاس وسائل الإعلام من خلال شبكة الإنترنت. ومن البدائل التي لا تظهر إلا في المناخ الرئاسي في الولايات المتحدة الخطاب المباشر الذي وجهه باراك أوباما عبر (www.recovery.gov) والرسائل القصيرة على موقع يوتيوب الموجهة إلى ناشطي القاعدة الشعبية، وهي إضافة جديدة في حملته الانتخابية في شكل "تنظيم من أجل أمريكا". ولقي هذا النداء الافتراضي دعماً من خلال 3500 لقاء تبادل فيها الجيران والأصدقاء والزملاء في فبراير عام 2009 أطراف الحديث عن برنامج الإنعاش الاقتصادي للرئيس. وعد أوباما "بالإبقاء على الحلم الأمريكي، لكن فقط إذا طالب الناس بذلك بشكل حقيقي". لقد كان الخطاب الموجه للعامة بمثابة أداة قوة الرئيس الذي كان قد دفع ثمن عدم خبرته غالياً في الكونغرس، حيث خُفّض برنامجه البيئي وأعيق. وها هو الرئيس الوافد إلى البيت الأبيض يحشد ضد الدائرة السياسية التي تمارس سياسة اعتزالية في العاصمة واشنطن، والتي طالما خضعت لسيطرة جماعات الضغط ومراكز الأبحاث والاستقصاءات المتتابعة. وحلت التجمعات السياسية محل ديمقراطية المشاهد، حيث استعان بها البيت الأبيض لإرسال كم هائل من الرسائل إلى النواب المحافظين وكتابة المداخلات في المدونات الإلكترونية على مدار الساعة وتحويل الإنترنت مرة أخرى إلى قاعة اجتماعات على مستوى الدولة.

فهل ستنشأ هنا قوة خامسة تتحلى بالمسؤولية وتتبنى قضايا الاستدامة ولا تعتبر البيئة مجرد ثرثرة وتقدم مساعدة فاعلة للمناخ؟ كان الإنترنت في هذا الصدد أكثر من مجرد

وسيلة إعلامية تقليدية يوصل بها الرئيس الذي يتمتع بالكاريزما رسالته إلى الناس. لقد قال أوباما عبارة جديرة بالملاحظة: "سوف ترون إلى أين ستذهب أموالكم، فأنتم أعيننا وآذاننا." إذ طالب أوباما بذلك قاعدته من الناس بمتابعة تطور البرنامج البيئي، أي المشاركة والتدخل باستمرار، فاتحاً بذلك باباً لا ينسد على المشاكل، فقد نشأت قاعدة لا تكتفي "بوضع المعلومات في الإنترنت" وإنما أتاحتها لمستخدمين آخرين، وسمحت لهم بوضع خطط للتحرك. شبكات مثل (moveon.org) ظهرت على هذا النحو، وقد كانت في النهاية مصدراً لتمويل حملة أوباما الانتخابية. ولو استطاع المواطنون فعلاً التحكم في مدفوعاتهم الفعلية ومقاصدهم في البناء في البلدة التي يعيشون فيها حسبما ورد في برنامج التعافي البيئي فقد يكون ذلك الوسيلة المعتادة "لجلب الرضى"، لكنه قد يتحول أيضاً إلى أداة "لإدارة المعرفة التشاركية"، أي إلى ورشة كتابة كبيرة على غرار ويكيبيديا التي تصبح حكمة الكمّ فيها ندّاً للحنكة السياسية والإدارية. ويرى دان فرومكين – الصحفي والمدون الأمريكي (مؤسسة نيمان/ هارفارد) إمكانية الخروج من الأزمة في "أن يُلم أوباما بثقافة ويكيبيديا، حيث يمكن تنظيم الإجراءات التشريعية الهامة في مكان عام يعمل فيه الناس مع بعضهم البعض."

رغم ذلك يظل التخوف مبرراً، فمنذ تسعينيات القرن العشرين، حينما تبنى كل من بيل كلينتون، وخاصة آل غور رؤىً مشابهة، لم يفِ الإنترنت بوعود إعادة إحياء الديمقراطية في الأوقات الطبيعية، كما أنه لم يستطع أن يقدم إضافة كبيرة "للمشاركة الملموسة" في ديمقراطيات التلفاز التي يعلم المواطن فيها كل شيء عن كل مكان وهو في مقعده، تاركاً الفعل لبرلسكوني وأتباعه. إن "وسائل الإعلام الجديد" تواصل التحفيز والتوجيه الذي عملت عليه "الوسائل القديمة"، بل وتعدّتها بسبب الافتقار إلى مصدر يؤمّن مصداقية الكم الهائل من المعلومات، فمن يضمن صحة المعلومات المنتشرة في الإنترنت؟ لقد كانت وستظل وسائل الإعلام على الإنترنت قوية في الأوقات غير العادية، لها القدرة على الحشد السياسي في الحملات الانتخابية مثلاً أو في المواقف الطارئة التي تشهدها الأنظمة الاستبدادية كإيران والصين وفنزويلا، وهي دول استطاعت تلك

الوسائط فيها تفادي الرقابة وتحقيق حرية الرأي وحرية الصحافة. وفي المقابل، نجحت في الديمقراطيات الإعلامية عملية إعادة تفاعلية المواطن النشط إلى التخاملية المسبقة الكائنة بين أقسام العلاقات العامة ولامبالاة العامّة. الخامل، التي ابتدعها برتولت بريشت في نظرية الراديو الشهيرة. وستهزم الشعبوية الإلكترونية على ساحة الديمقراطية، ومن بين مؤشرات ما بعد الديمقراطية قد يصب ذلك في صالح الديماغوغيين الشعبويين.

لا يعني ذلك بالضرورة كون الإنترنت رسالة سلبية. إذ يتضح مقصد باراك أوباما في نقل الشد المضيء في الحملة آنذاك إلى العمل السياسي في الحياة اليومية السياسية. ولا تتعلق تفاعلية مواقع الإنترنت أو أهميتها بالنسبة لسياسة المناخ بكونها وسيطاً إعلاميا، بقوى المواطن، الذي قلل فترات مشاهدة التلفاز واتجه للعمل في العالم الحقيقي، فالصفحة الإلكترونية لا تمثل إلى الآن وسيلة للتصدي للتغير المناخي، فالإنشاءات والمصانع لا تصدر سوى المزيد من الغازات الدفيئة.

وتقدم تكنولوجيا الاتصالات الحديثة إمكانيات جيدة للحشد والربط بين حملات دعم المناخ التي يتعدى مداها محيط الدول المجاورة والجماعات الصغيرة. ويمكن الاستشهاد في هذا السياق باتحادين عبر وطنيين. الأول اتحاد المناخ الذي يشارك فيه حوالي مائة جماعة تتبنى قضايا البيئة والتنمية، أغلبها من الجماعات المسيحية، والثاني حلف المناخ الذي تقوم عليه المدن الأوروبية ذات الشعوب التي تعيش في الغابات الممطرة، وتشارك فيه 1400 مدينة وبلدة. يضع كلا الاتحادين قضية حماية المناخ في بؤرة نشاطهما، ويسعيان بمثابرة لخفض درجة الحرارة بمقدار درجتين، ويركزان على البلديات. كما يتميزان عن حركة التنديد بالطاقة الذرية من خلال إعطاء الأولوية "للأفعال الإيجابية"، أي يقدمان لأعضائهما إرشادات على أمثلة من الواقع، وإلى وسائل الدعم المحلية والأوروبية وتحفيزات أخرى ملموسة. ويشارك اتحاد المناخ – الذي يعتمد في التمويل على التبرعات والمشروعات – في حملات مناهضة إنشاء محطات الفحم، أما حلف المناخ، الذي يجمع 0.006 سنت عن كل مواطن بالبلدية كرسوم للعضوية، فيربط المشروعات في الشمال والجنوب حسب عُرف "أجندة 21".

ليس لدى السيدة كاترين خيار آخر

تُرى أي حزب تختار السيدة كاترين في انتخابات البرلمان الاتحادي أو الأوروبي؟ ليس هناك ما يشجعها على المشاركة رغم كونها مواطنة فاعلة. يبدو أن هناك هوّة واسعة بين هذه المناضلة الرائدة من أجل قضية المناخ والنظام السياسي على أرض الواقع في ألمانيا، فعدم المشاركة الانتخابية ليست مؤشراً على الرضا أو الكسل، وإنما تعكس حالة مفهومة من الإحباط المترتب على الممارسة السياسية التي تولي اهتماماً لإنقاذ البنوك المحلية وشركة أوبل، لكنها لا تهتم بالمناخ.

لقد كان بزوغ الائتلاف المكون من حزبي الاتحاد المسيحي والحزب الليبرالي في استطلاعات الرأي أمراً جلل، خاصةً لتزامن ذلك مع صيف عام 2009 الذي اندلعت فيه الأزمة، حيث لم يكن التصويت لصالح هذا الائتلاف في عام 2005 راجعاً إلى خطورة المستقبل في أعين الناخبين وخشيتهم من العنف النيوليبرالي، وهو ما حدث عام 2008. فهل سيواصل الثنائي المكون من ميركل رئيسة الحزب المسيحي وغيدو فيسترفيله رئيس الحزب الليبرالي الحكم بأسلوب نيوليبرالي ابتداءً من عام 2010؟ إن ائتلاف الحزبين يحكم الولايات الألمانية من ساحل البحر شمالاً إلى جبال الألب جنوباً، على الرغم من ضرورة وجود أغلبية يسارية في الحزب المسيحي في ظل أزمة بهذا الحجم حسب القاعدة، لكن شيئاً لا يسري حسب القاعدة، ويعكس ذلك تطوراً يستدعي الاهتمام والتأمل ويمكن وصفه بغياب التمثيل في نظام الأحزاب. فسبب الإحباط الذي ينتاب السيدة كاترين يكمن في انعدام إمكانية تكوّن ائتلاف مناسب إذا يراعي أزمة المناخ. تضم جميع الأحزاب والمعسكرات ساسة عقلاء ممن يتبنون قضايا المناخ، لكنهم يختفون في أي تشكيل حكومي ممكن.

استطاع الحزب الاجتماعي الديمقراطي الألماني تلميع صورته في الانتخابات البرلمانية الخارقة التي أجريت عام 2009 كمدافع عن عمال الشركات المهددة بالإفلاس، الكل يتحول في الأزمات إلى اجتماعي ديمقراطي، ولم يعد الحزب الاجتماعي الديمقراطي اليوم ذاك الحزب الذي رأسه فيلي برانت في سبعينيات وثمانينيات القرن المنصرم، لم يعد

ضامناً للعدالة الاجتماعية، ولا مدافعاً عن صغار الناس، ولا نصير الطبقات السفلى من حملة الثانوية العامة. إن التفكك الذاتي الذي شهده الحزب على مدار سنوات يرجع إلى استمرار لعبه هذه الأدوار، لكن هذه المسرحية لم تعد تلقى من يصدقها. لقد انصرف المستشار الأسبق غيرهارد شرودر عن رغبته في التوفيق بين الرأسمالية والتنازلات الإصلاحية في برنامج الإصلاح الاقتصادي "أجندة 2010"، الأمر الذي اعتبر رسالة تاريخية يؤديها الحزب الاجتماعي الديمقراطي. وقد شهدت فترة رئاسة شرودر للحكومة أكبر تنازلات مالية وثقافية قُدّمت للشركات الكبيرة التي تخلّت في المقابل عن كراهيتها للاجتماعيين الديمقراطيين فقط على سبيل الاستثناء. ولم يتبق سوى نموذج "الثورة الصناعية الثالثة" الذي أتى به زيغمار غابرييل، السياسي البارز في الحزب، الذي قصد به إحداث نوع من التصالح بين الرأسمالية الصناعية والدولة الموجّهة التي يسود فيها وعي بيئي، وإنقاذ هذه الرأسمالية بشكل فردي.

يعتبر تفكك الحزب الاجتماعي الديمقراطي مثالاً لمصير الأحزاب الكبيرة في جميع أنحاء أوروبا، حيث فقدت منظماتها التحضيرية مثل النقابات والاتحادات العمالية وحتى قادة الرأي بأعضائها ومسؤوليها المتحمسين. ولم يمر ذلك على أحزاب الطبقة المتوسطة الكبرى (الحزبين المسيحيين الديمقراطي والاجتماعي) دون تأثير، فقد خلعت المستشارة أنغيلا ميركل رداء قدسيتها، بعد أن كانت تستطيع تحقيق اتفاق تاريخي مع حزب الخضر كمستشارة آتية من شرق ألمانيا تهتم بشؤون المناخ، بل وتراجعت لتصبح "مستشارة السيارات" تقيس أداءها بنجاح برامج الإنعاش الاقتصادي أو فشلها. أما الحزب المسيحي الاجتماعي الخائر فلم يعد أمره يستحق الذكر، يصارع من أجل أن تحصل بافاريا على أفضلية في الموقع حتى لو انهار العالم، وأضحى الحزب يطبق برنامجاً تقشفياً صارماً لحماية المصالح، يعمل على الربط بطريقة عبقرية بين إعادة العمل بقانون دفع نفقات المواصلات للمرتحلين وخفض الضرائب ومنع الذُرة المعدلة جينياً، بجانب هدم دستور بيئي يطبق في جميع أنحاء الدولة.

الرابح في هذه المعادلة هو الأحزاب الصغيرة التي لا تربطها أية علاقة بالمناخ. لقد

كان الخضر في وقت من الأوقات رواد التوجهات الحديثة، كان بوسعهم الحفاظ على ذلك حتى اللحظة الراهنة لو كانوا قد عادوا إلى قضية البيئة التي تمثل محور عملهم ومن ثم انتهاج سياسة راديكالية (ليست متطرفة) تراعي النمو الاقتصادي وتعطي لمسة سياسية لائتلاف المطيعين المفكك الغامض الذي يريد تغيير الحياة والحفاظ على البيئة وإنقاذ المناخ. يخاف الخضر من التراجع إلى "حملة النقطة الواحدة"، أي ألا يمثلوا كتلة حرجة كمدافعين عن البيئة. والحق فإن "النقطة الواحدة" – المتمثلة في قضية تغير المناخ – صارت اليوم نقطة المركز والمحور، إلا أنهم –مراعاة لمقدرة الحكومة – حبسوا أنفسهم في قفص "مشروع الخضر مع الاجتماعيين الديمقراطيين" الذي يفترض أن يحقق المعادلة الرخوة في إحداث التآلف بين البيئة والاقتصاد.

أما الفائز من الأزمة فهو الحزب الليبرالي (FDP) الذي فصّل أزمة الرأسمالية بنقاطه الثلاث: فالحزب القادر على إنتاج الأغلبية سيتحول إلى أقلية مانعة في مواجهة التحول في الطاقة وتغير المناخ في بلد تؤيد فيها الأغلبية تأميم البنوك والصناعة. وبعد أن فشل الليبراليون لسنوات طوال في الاستفادة من "تحولهم إلى الليبرالية" راحوا يحشدون كتائباً من الطبقة الوسطى تحمل العداء والضغينة للدولة والقوانين. وأهم ما يعرفه الحزب عن المناخ هو أن إنقاذه سيكون عن طريق الأبحاث الكبرى والمفاعلات الذرية.

إن الأزمة الشاملة في النظام الرأسمالي هي موعد اليسار، ولكن، منذ أن أصبحت الرأسمالية وحشاً، وانتقدها اليسار دائماً أشد الانتقاد، صار الحزب يترنّح بقوة، ويقتصر على كونه مجرد حزب محلي في شرق ألمانيا، وحزب احتجاجي على مستوى الدولة يعيش من الحنين والنفور، ويستسلم لشعبوية لا تخجل من معاداة الأجانب. ومن هنا يستفيد اليمين المتطرف، الذي يفشل تارة أخرى بسبب حماقة القائمين عليه، بينما يلقى نجاحاً في النمسا وأجزاء من شرق ألمانيا بفضل الناخبين الذكور من الشباب.

ويمثل التشكيل السياسي الأكبر بين هؤلاء حزب "اللاحزب" وكتلة "اللاناخبين"، الأمر الذي يؤكد مرة أخرى أن ترجمة إرادة الشعب في النيابة الشعبية، أي في شكل التمثيل النيابي السياسي، لم تعد تصلح. وبلغة العلوم السياسية فإن الفجوة بين "القاعدة"

(الشعب) و"النائب" (الحكومة البرلمانية) تزداد اتساعاً. ومن ثم تنشأ مشكلة أخرى للديمقراطية ارتباطاً بتغير المناخ، فبكونه مشكلة أجيال من الدرجة الأولى يتوجب الحصول على إنابة ديمقراطية للذين لا يستطيعون التصويت نظراً لحداثة عمرهم، أو حتى أولئك الذين لم يولدوا بعد، ولم يخرجوا إلى عالم يُستنزف فيه مستقبلهم.

إن ما ينقص فعلاً هو نموذج نيابي، تصفه الفيلسوفة الأمريكية جين مانسبريدج "بالتمثيل البديل"، ويعني ذلك سياسياً في سياق قضية المناخ التوجه إلى الناس خارج حدود الدائرة الانتخابية، أي في العالم بأسره، وكذلك الأجيال المستقبلية، بدلاً من الاقتصار على الوفاء بالوعود الانتخابية والسعي إلى الفوز بالمقعد في الانتخابات التالية. قرار يُتخذ اليوم بناء على معادلة عاجلة سيقيد الأجيال القادمة التي لم تُسأل عن موقفها، لكنها سيكون عليها تحمل تبعات هذا القرار ومن ثم ضرورة التصرف. إن أي ضرورة اتخاذ قرار ما تستند إلى عدم إمكانية معرفة ما يخبأه المستقبل، ومع ذلك فإن الديمقراطية اليوم تحتاج إلى قدر أكبر من الحساسية تجاه أوضاع المصلحة وإمكانيات التصرف في المستقبل. ويطرح اقتراح حق الأطفال في الانتخاب هذا الترابط، لكنه يبقى صعب التنفيذ (خاصة في بلد يقل فيه عدد النشأ) نظراً لصعوبة الثقة في رعاية ووصاية الأبوين. ويبقى السؤال عن كيفية تحديث الديمقراطية خارج إطار البرلمان.

موجة جديدة من المعارضة اللابرلمانية، أم انتفاضة المواطنين؟

هل هناك أية فرصة لنشأة موجة جديدة من المعارضة خارج البرلمان؟ من غير الواضح كيف ستبدو موجة كهذه في ظل ركود الاقتصاد العالمي، هل ستكون مناهضة للديمقراطية مثلما حدث في ثلاثينيات القرن العشرين في كافة أرجاء القارة الأوروبية، أم ستكون داعمة لمجتمع مدني مفتوح يريد التخلص من سطوة الأحزاب ويعيدها في الوقت نفسه إلى واجبها الدستوري، ودَفعة للمشاركة في بناء الإرادة السياسية وتشكيل المستقبل من جديد.

تضم دول مثل أيسلندا واليونان ولاتفيا معارضة لابرلمانية لا يمكن تصور ازدواجيتها، حيث تخرج الحشود في هذه البلاد إلى الشوارع تطرد حكوماتها. أما في أمريكا

اللاتينية فالشعبويون اليمينيون هم الممسك بزمام السلطة، بينما يحاول الرئيس في الولايات المتحدة الأمريكية الاستفادة من سخط الشعب على المقامرين والمدراء، ويدخل في تناحر مع أناس من أمثال "غلين بيك"، الإعلامي الحواري المخضرم بمحطة فوكس نيوز التلفزيونية المعروفة باتجاهاتها اليمينية، الذي يعمل من خلال برنامجه اليومي على إثارة ملايين الأمريكيين، أغلبهم من الخاسرين البيض في الأزمات، بكلمات نارية ضد الأجانب والمدراء والكفّار، ويدعو إلى موجة جديد من الصخب والشغب. وإذا أعاد المستهلكون النظر في سلوكهم الاستهلاكي وجدوى النزعة الاستهلاكية بشكل عام فستنحرف هذه الشكوك الموجودة في بوادر معاداة الأجانب بسهولة إلى معادلة "شراء المنتجات الأمريكية".

تتنوع الشعبوية دائماً بين تغيرات طارئة في الصراعات الطبقية، والكراهية المتأصلة، وتقوّض النموذج السياسي السائد لليمين واليسار منذ القرن التاسع عشر، الذي لم يعد مجدياً في حل أزمة تغير المناخ. وعندما قرر الخضر – الذين كانوا في البداية تحالف شعبوياً يتألف من المتمسكين بالقيم واليساريين الراديكاليين – التحول فجأة من حركة اجتماعية إلى حزب سياسي لم يكن اتجاههم يميناً ولا يساراً، بل نحو الأمام. تقول إحدى رائدات الخضر متذكرة تلك الأيام "كنّا محافظين فيما يتعلق بحماية البيئة، وليراليين في حقوق المواطن، واجتماعيين في قضايا المشاركة المجتمعية". ويمكن بالطبع القول بأن من تقدم وسيتقدم "للأمام" هو من سيجعل خطوط الصراع والانقسام المتوارثة في المجتمع الصناعي وراء ظهره، فماذا تبقى من شغفه ووهمه "اليساري"؟

"أيها الناس، اخرجوا إلى الشوارع احتجاجاً، فينبغي ألا يستمر تدهور الأوضاع وتخريب الدولة على يد السياسيين العاجزين. على جميع الألمان أن يقتدوا بأهالي مدينة لايبتسيغ، وتبني شعارهم الذي رددوه قبل ثلاث عشرة سنة: نحن الشعب". لم يكن الشعبوي الذي أطلق هذا النداء عام 2002 في جريدة فرانكفورتر ألغماينه الألمانية أحد أنصار حركات 68 أو موجة 1989، بل بالعكس، فقد كان أحد المتقاعدين المتمردين على الضرائب من المنحازين للحزب الليبرالي الألماني. لكن جمال هذا العنوان يغري لاقتباسه.

ونظراً لمشكلة الحاضر والمستقبل المناخية، فلن يمكن إحداث التغيرات الضرورية بالسرعة الكافية دون النهوض بثقافة الاحتجاج.

لقد انتشرت حالة خطيرة من تقسيم العمل في الوعيين العام والخاص، وتحديداً منذ تلاشي التنافس القديم بين الأنظمة مع سقوط جدار برلين واختفاء الأسئلة الكبرى من النقاش السياسي عن الطريقة التي يريد الناس العيش عليها – أو الطريقة التي لا يريدون العيش عليها مهما حدث. إن السياسة ما يفعله أهل السياسة، وما عداها يفعله الآخرون. ويدل على ذلك الجمود الغريب الذي تحاول به السياسة إدارة الأزمة المالية، ثم البلادة المستمرة منذ القدم، فرغم انتقاد جميع إجراءات الحكومة الخاطئة (بكونها مختلة وظيفياً مثل إصلاح النظام الصحي أو خفض فترات الدوام في المدارس الثانوية)، إلا أن أحداً لا يحرك ساكناً، لا شيء سوى مشاهدة برنامج "أنا ڤيل" لتنفيث الغضب. وبعبارة أخرى، فإن على المجتمع المدني التخلي عن إحساس المشاركة بمجرد مشاهدة التلفاز وتبني دوراً واعياً وفاعلاً، وليأخذ متمرّدوا الكهرباء من تلاميذ مدرسة فرايبورغ قدوة له.

يقدم واقع العمل على التغيير اليوم نبضات قوية لتغيير السياسة وتحديث الديمقراطية، ولهذا السبب تحديداً ينبغي توضيح أن النشاطات المتنوعة ما هي إلا احتجاج على الأخطاء والظروف القائمة. إن الثورة في عصرنا الحالي لا يمكن أن تكون سوى ثورة ثقافية تتعلق بالحياة اليومية، فالأمور الخاصة سياسية. لن تنادي مرة أخرى بموضوعات مثل التربية والحريات الجنسية للرهبان، مثلما ستنادي للانتباه لظروف الحياة اليومية. كما يجب أن يصبح التواصل بين جهود المجتمع المدني أكثر "سياسية"، فينغي القول بوضوح وقوة إن هذه الأعمال تهدف إلى تحسين حال المجتمع مقارنة بما هي عليه الآن، ويتطلب ذلك غضباً وحماساً، واستياءً من المسؤولين الذين يتملصون من المسؤولية ببساطة.

إن الخطاب البلاغي السياسي مقسّم بمفاهيم تَحُول دون رؤية واضحة، مثل "القروض السامة" التي يتم التخلص منها في "بنوك التحصيل". وكان نيلز مينكمار محقاً في إشارته إلى ضرورة أن يتحمل المتسببون في الأزمة عواقب أخلاقية ومالية، لأن ذلك مهم لتلاحم الجماعة وترابطها. وتضم هذه الدائرة المدراء الذين يحصدون مكافئات

وعلاوات بالملايين على الرغم من سوء الإدارة السافر، ومما يدعو للدهشة أنهم لا يُنتَقدون علانية حتى يومنا هذا. ويمكن للمدراء الذين لا يثنيهم شيء عن المطالبة "بمستحقاتهم المشروعة"، أن يودعوها في بنوك تموّل مشروعات حماية المناخ.

"المستندات التالف" المودعة في بنوك التحصيل	البرنامج الاستثماري "التعليم والرعاية" (دور الحضانة وغيرها) 2003 - 2009
258 مليار يورو	4 مليار يورو

قد تصح كلمات "أرنولف بارينغ" عن ثورة المواطنين، فالنخبة على الأخص ستتحمل مسؤولية أكبر في الموجة الجديدة من الاحتجاجات الغير اللابرلمانية مقارنة بمسؤوليتها التي تقبلها حالياً، إذ للنخبة قدرات ممتازة للتصرف في هيئات التحرير والوكالات والمكاتب القانونية والجامعات ومجالس الإدارات، كما إن لديها إمكانيات متنوعة لطرح أفكارها ووتجاربها على الساحة السياسية. ويستغل الأشخاص الذين ذكروا في بعض الأمثلة هنا مساحات التصرف لديهم، فهم لا يُجَمّلون الأفكار، وإنما ينفذونها على أرض الواقع. ويمكن تطبيق ذلك في المجمل على المجتمع الألماني. وعلى نقيض ما تبثه حجج التثبيط وقلة الحيلة في النفس من أن الإنسان لن يستطيع أن يغير شيء مهما فعل، إلا أن الإنسان قادر على التصرف بحرية واستغلال المساحات والفرص التي تتيحها ديمقراطية دولة القانون، ولأن التأمين الاجتماعي والشخصي يضمن لكل فرد إشباع احتياجاته الأساسية بشكل جيد.

تختلف الموجة الجديدة من المعارضة اللابرلمانية اختلافاً جذرياً عن الانتفاضات والتحولات التي تميزت بها فترات أحداث 1968 و1989، فهي ليست مستقاة من نماذج مجتمعية تتنبأ بالسعادة للجميع، تلك التي قضى عليها مندوبو وكوادر الأنظمة الشمولية الوهمية في القرن العشرين للأبد. الموجة الجديدة لن تراهن على تفتق الطاقات الإنتاجية

التي كانت تُنتظر من الدولة في 1968 ومن السوق في 1989، ولن تكون أيضاً حركة تقليدية "من القاعدة" ضد "المؤسسة" (لم يكن تمرد أبناء المواطنين في إطار ضيق) لكنها تستغل جميع الإمكانيات والموارد التي يوفرها مجتمع عالمي مختلف. إن "الامتناع الكبير" في يومنا هذا لا يعتبر تمرّداً على السادة أو زعزعة للهياكل التقليدية ولا حتى لفتة جمالية خالصة، بل إن الموجة الجديدية من المعارضة الغير برلمانية تملك قوة الضغط على نواب الشعب للتحقيق والإبداع، وتستطيع من خلال خبرات التعلم الجماعية أن تولد "من القاعدة" شعوراً بالهوية يحدد شكل المجتمع الذي يرغب الإنسان في الانتماء له في المستقبل.

لقد استُئصل هذا السؤال من أفق الرأسمالية العالمية الواقعية منذ عام 1989، فكثر الحالمون الذين يدعون إلى نموٍ اقتصادي خالٍ من الأزمات يحقق الإنسان فيه ببلوغ الخامسة والثلاثين من العمر كل ما يريد ويصبح ملياردياً عند وصوله لسن التقاعد. لقد أخفقت النيوليبرالية في وعودها بالإغداق على العالم كله بالسعادة ، بل وأعيق الخيال السياسي بسبب الفكر المقتصر على العامل الاقتصادي. ستسكن تسعينيات القرن العشرين في الذاكرة كفترة شهدت انتصارين كبيرين، قنوات الإعلانات المستمرة والاتصالات الفورية بالهواتف النقالة.

لا يمكن لمجتمع يسعى للتوصل لحلول مناسبة للتعامل مع أزماته المصيرية في المستقبل أن يتجاهل السؤال عن شكل العالم بعد عشر سنوات أو خمس وعشرين سنة، فبدون تصور خيالي ومحدد لظروف حياة جيدة في عالم المستقبل لن يتأتّى وضع معايير للأولويات الأخرى التي يمكن وضعها اليوم مع غياب الرغبة في إصلاح الرأسمالية المالية البائسة بل والاستمرار فيها. ويعتبر تشكيل الحاضر وظيفة تعني كيف يجب أن يصبح المستقبل، ولم تعد إقرار الحاضر الخالي من أي تصور "مثل الآن، بل أفضل" يعطي أي انطباع حقيقي. ويظهر زمن الأزمة خطورة ما قد يترتب على عدم انتهاج الجماعة السياسية فكرة عمّا تريد أن تكون وعن الشكل الذي يريد مواطنوها العيش به.

إن الموجة الجديدة من المعارضة اللابرلمانية مشاركة سياسية لكل من يساهم في تحقيق

نقلة حضارية ضرورية بهدف تشكيل مجتمع مستدام يتحلى بالمسؤولية. ومن أولئك المساهمين مبادرات المجتمع المدني التي تتميز بالثبات والصمود، وكذلك الاحتجاجات العامة الكبيرة والمظاهرات المعبرة عن الإرادة السياسية، وحشد أصحاب الفكر المتقارب. كل ذلك يكوّن إطاراً مرجعياً للأمنيات والآمال والمطالب والأنشطة، وينتشل مجموعة المستعدين للتغيير من الدائرة المظلمة التي لعنتهم فيها ديمقراطية الإعلام، التي لا ترى سوى سياسة الساسة. لقد نشأ منذ ستينيات القرن العشرين بديل سياسي للسياسة الاحترافية والنماذج القديمة لسياسة الأحزاب. تدعو الموجة الجديدة من المعارضة الغير برلمانية إلى النهضة بالجماعة، وهي ليست منظمة، وإنما موقف. إن هذه الحركة ليست مستلهمة من كارل ماركس مثلما هي مستوحاة من يوزيف بويس وعبارته الرائدة "الثورة هي نحن" وإن رأى الإنسان أن ثقافة الإهدار المعيارية قد أكل عليها الدهر وشرب، وأراد المساهمة في محوها، فعليه المشاركة.